

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ اجراء

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

دورة عام ١٩٩٤

### المركز الدولي لنماء الطفل: تقرير مرحلتي وأنشطة مقترحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٤

#### موجز

قدمت تقارير مرحلية إلى المجلس التنفيذي بشأن المركز الدولي لنماء الطفل ببنلوبرنسا، إيطاليا، عن كل من السنوات الثلاث للاتفاق الأولي، من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٠ (انظر E/ICEF/1990/L.9، E/ICEF/1991/L.9، و Corr.1). وبعد انتهاء مرحلة السنوات الثلاث الأولى، حول المجلس عملية إعداد التقارير إلى تقرير واحد كل ثلاثة سنوات. ومن ثم، فإن الفصل الأول من هذا التقرير يوجز الأعمال التي اضطلع بها المركز أثناء الفترة ١٩٩٣-١٩٩١، أي أثناء المرحلة الثانية من مراحل أنشطة المركز، وهي مرحلة تغطي فترة ثلاثة سنوات. وهو يناقش التقدم المحرز في كل مجال من المجالات البرنامجية الرئيسية للمركز: السياسات الاقتصادية وتعبئة الموارد من أجل الأطفال؛ وحقوق الطفل؛ وأطفال المدن. والتقرير يستعرض الأنشطة المتصلة بالإعلام والمكتبات والوثائق؛ ويقدم تفاصيل عن المنشورات ونشر النتائج؛ ويتضمن وصفاً لقاعدة المعلومات الجديدة الخاصة بحقوق الطفل. وثمة دراسة أيضاً لتنظيم وإدارة المركز، مما يشمل إدراج استكمalamات عن الموظفين والتمويل وعملية استعراض الإدار.

والفصل الثاني من هذه الوثيقة يتضمن مقترفات بشأن الأنشطة التي سيضطلع بها خلال فترة السنوات الثلاث القادمة (١٩٩٦-١٩٩٤). وهو يناقش التخطيط المتوسط للأجل بالنسبة للمركز إلى جانب الاتجاهات والأنشطة المزمعة في المجالات البرنامجية الرئيسية. وهناك برنامج جديد يتناول قضايا "اللامركزية والمشاركة والحكم المحلي"، ويتضمن تقييمات لعملية إزالة المركزية فيما يتصل ببرامج العمل الوطنية المتصلة بالأطفال.

والمدير التنفيذي يوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على تمديد ولاية المركز لمدة ثلاثة سنوات ١٩٩٦-١٩٩٤. ويقترح تخصيص اعتماد إجمالي مقداره ٩,٦ مليون دولار من التمويل التكميلي، وقد أعلنت حكومة إيطاليا عن تبرعها من هذا المبلغ بـ ١٠,٥ مليون ليرة (حوالي ٦,٣ مليون دولار) لبرامج المركز الرئيسية، وسيتمس المبلغ المتبقى من مانحين آخرين لأنشطة محددة. والمدير التنفيذي يوصي أيضاً بالاستمرار في تمويل موظفي المواصلة والموظفين الأساسية بالمركز، على نحو شامل، من الأموال التكميلية، على ألا يستخدم المركز الموارد العامة إلا بالنسبة للأعمال المعتمدة بصفة محددة من قبل المجلس وحيثما طالب مراكز اليونيسيف الأخرى بأن يتولى المركز بعضًا من جوانب هذه الأعمال بالنيابة عنها.

### المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٢ - ١	مقدمة
٥	٣٤ - ٣	أولاً - التقرير المرحلي، ١٩٩٣-١٩٩١
٥	٢١ - ٣	ألف - المجالات البرنامجية الرئيسية
١٢	٢٦ - ٢٢	باء - أنشطة الإعلام والوثائق
١٥	٣٢ - ٢٧	جيم - التنظيم والإدارة
١٧	٣٤ - ٣٣	DAL - اجتماعات اللجنة الاستشارية وفقرة التقييم لعام ١٩٩٣
١٨	٦٧ - ٣٥	ثانياً - الأنشطة المقترحة، ١٩٩٦-١٩٩٤
١٨	٤٢ - ٣٥	ألف - التخطيط المتوسط الأجل لمركز اينوتشيستي: الاتجاهات العامة
٢١	٥٦ - ٤٣	باء - الاتجاهات والأنشطة المسقطة في المجالات البرنامجية الرئيسية
٢٧	٥٩ - ٥٧	جيم - المعلومات والوثائق والمنشورات
٢٨	٦١ - ٦٠	DAL - التدريب وبناء القدرات
٢٩	٦٢ - ٦٢	هاء - الموظفون والتمويل
٣١	٦٧	واو - توصية
٣٢	.....	<u>المرفق - تفاصيل النفقات المسقطة (١٩٩٦ - ١٩٩٤)</u>

## مقدمة

١ - أنشئ مركز اليونيسيف الدولي لنماء الطفل، الذي يشار إليه أيضا باسم مركز اينوتشينتي، في فلورنسا بإيطاليا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، وهو يضطلع وينهض بتحليلات السياسة والبحوث التطبيقية، ويوفر محفلاً لتبادل الخبرات على الصعيد العالمي، وينشر أفكاراً ونتائج بحثية بناءً على ما يضطلع به من أنشطة. وسيقدم المركز أيضاً، على أساس انتقائي للغاية، فرص التدريب وبناء القدرات لموظفي اليونيسيف وللفنيين فيسائر المؤسسات التي تحظى بتعاون اليونيسيف. ولقد عرضت على المجلس التنفيذي لعام ١٩٨٨، بشيء من التفصيل، معلومات أساسية عن المركز وأهدافه الأساسية واستراتيجياته ومناهج عمله، فضلاً عن ترتيباته المالية الإدارية (انظر E/ICEF/1988/L.9 و Add.1). أما التقارير المرحلية السنوية فقد قدمت إلى المجالس التنفيذية لأعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ و ١٩٩١ و E/ICEF/1989/L.9) E/ICEF/1990/L.9، و E/ICEF/1991/L.9 و Corr.1)، على التوالي، إلى جانب وثيقة مستقلة (Corr.1) تتضمن أنشطة مقترحة للدورة البرنامجية للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣. والفصل الأول من هذه الوثيقة يتضمن دراسة لأنشطة المضطلع بها أثناء مرحلة الثلاث سنوات الثانية (١٩٩١ - ١٩٩٣).

٢ - وقد تعهدت حكومة إيطاليا بدفع مبلغ ٣,٥ بليون ليرة (نحو ٢,١ مليون دولار) سنوياً لمرحلة السنوات الثلاث المقبلة (١٩٩٦-١٩٩٤). وثمة توقع بأن تظل المساهمات الطويلة الأجل المقدمة من الحكومة كافية لتغطية تكاليف الموظفين الأساسيين ومصروفات التشغيل العادلة بالمركز. ويقترح المدير التنفيذي أن يستمر المركز في التماس تنوع مصادر تمويله على نحو تدريجي، استناداً إلى التمويل التكميلي الذي يقدم بالفعل من مصادر أخرى عديدة، ومنها حكومتا فنلندا والسويد. ومساهمة حكومة إيطاليا سوف تستخدم، أساساً، في تغطية التكاليف الأساسية للمركز، بما فيها تكاليف موظفي اليونيسيف الدائمين العاملين لديه، في حين أن المساهمات الإضافية الواردة من المانحين الآخرين، إلى جانب ترتيبات تقاسم التكلفة المعمول بها داخل اليونيسيف وخارجها، سوف يجري التماسها من أجل تمويل أنشطة بعينها. وعلى النحو الوارد في الفصل الثاني من هذه الوثيقة، يقترح تخصيص اعتماد إجمالي للفترة ١٩٩٦-١٩٩٤ يبلغ ٩,٦ مليون دولار، تقدم الحكومة الإيطالية منها ٦,٣ مليون دولار (حسب سعر الصرف في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، وذلك بالإضافة إلى المساهمات المحتملة من الحكومات لأنشطة محددة.

## أولاً - التقرير المرحلي، ١٩٩٣-١٩٩١

### **ألف - المجالات البرنامجية الرئيسية**

٣ - تركزت الأعمال أثناء الفترة ١٩٩٣-١٩٩١ في ثلاثة مجالات برنامجية رئيسية: (أ) السياسات الاقتصادية وتبعدة الموارد من أجل الأطفال؛ (ب) حقوق الطفل؛ (ج) أطفال المدن.

## السياسات الاقتصادية وتبعدة الموارد من أجل الأطفال

٤ - يركز هذا البرنامج على عدد من القضايا الأساسية في مجال السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة باحتياجات النساء والأطفال وسائر الفئات الضعيفة التي كثيرة ما لا يرد ذكرها في الوثائق "الرئيسية" المتعلقة بالتنمية. وكانت هناك أنشطة، على صعيد البحث والدعوة وبناء القدرات، في خمسة مجالات مشاريعية رئيسية: التكيف الهيكلي والتنمية البشرية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وفقر الأطفال وحرمانهم في البلدان الصناعية؛ وتمويل الخدمات الاجتماعية أثناء الثمانينيات؛ والمشاكل والسياسات الاجتماعية في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية؛ ورصد المؤشرات والسياسات الاجتماعية في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية.

#### التكيف الهيكلي والتنمية البشرية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

٥ - اضطلع بالأعمال المتعلقة بهذا الموضوع بالتعاون مع مقر اليونيسيف والمكتب الإقليمي لشرق وجنوب إفريقيا والمكتب الإقليمي لغرب ووسط إفريقيا ومكاتب قطبية عديدة. وقد نشرت، على نطاق واسع، دراسات إفرادية تتعلق ببوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وسيراليون وزامبيا وزمبابوي وكينيا والنيجر ونيجيريا، وذلك في سلسلة "دراسات اينوتتشينتي العارضة"، وأدرجت في كتاب "انتعاش إفريقيا في التسعينيات: من مرحلة الركود إلى مرحلة التكيف ثم إلى مرحلة التنمية البشرية" (ماكميلان، لندن، ١٩٩٢). وهذا الكتاب يقيم صلة وثيقة بين الركود والهبوط المطرد في مستوى رعاية الطفل بالدول الأفريقية، من ناحية، وإفراط في الاتكال على السلع الأساسية وضآللة الهياكل الصناعية واضطرباب إنتاج الأغذية وضعف قواعد الموارد البشرية، من ناحية أخرى. وهو يقترح عدا من الاستراتيجيات، على الصعيدين الطويل والقصير، تركز على زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات والمدخلات الأساسية ورفع مستوى الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وإعادة توزيع الأراضي وتعزيز هيكل الانتاج والإمعان في تنوع الصادرات والواردات.

٦ - وثمة نتائج بحثية قد عرضت أيضا في مؤتمر سبق عقده في فلورنسا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وقد ضم هذا المؤتمر قرابة ٧٠ مشتركا، وكان من بينهم راسمو سياسات وعلماء اقتصاد رفيع المستوى وعلماء اجتماعيون آخرون من كبرى الجامعات والمؤسسات الدولية. والكلمات المقدمة في هذه الحلقة الدراسية والورقات الأخرى مجموعة في كتاب تحت عنوان "من مرحلة التكيف إلى مرحلة التنمية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: صراع أم خلاف أم تقارب أم توافق في الآراء؟"، ومن المقرر نشر هذا الكتاب على يد "ماكميلان" في منتصف عام ١٩٩٤. ولقد استخدم هذا البحث أيضا في إعداد وحدات من أجل الحلقات التدريبية الإقليمية التي عقدت في كوتونو بين في نيسان/أبريل ١٩٩٣؛ وكذلك من أجل حلقة مماثلة معقدة في لوساكا بزامبيا في أيار/مايو ١٩٩٢؛ كما استخدم كوثيقة أساسية فيما يتصل بالمؤتمر الدولي المعنى بتقديم المساعدة للطفل الأفريقي الذي عقد في داكار بالسنغال في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وثمة قاعدة للبيانات، تضم قوائم مرجعية ببليوغرافية ذات صلة، قد أقيمت ووزعت في أواخر عام ١٩٩٣.

#### فتر الأطفال وحرمانهم في البلدان الصناعية

٧ - أجريت دراسات إفرادية تتعلق بالاتحاد السوفيتي سابقاً وإيطاليا والبرتغال والسويد والمملكة المتحدة وبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وهنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد نشرت في سلسلة "دراسات عارضة"، وهي توفر إطاراً مقارناً هاماً لدراسة موضوع فقر الأطفال في البلدان الصناعية، وقد ثبت نجاحها إلى حد كبير كوسائل من وسائل الدعوة. وكان ثمة ترويج للدراسات الإفرادية الوطنية في إيطاليا والبرتغال والمملكة المتحدة بالتعاون مع اللجان الوطنية لليونيسيف في هذه البلدان. والأنشطة الترويجية قد لقيت تغطية ممتازة من جانب وسائل الإعلام.

ومن الملاحظ أنها قد اجتذبت انتباه راسمي السياسات والمجتمع الأكاديمي، كما أنها قد أدت إلى إجراء مناقشات مستفيضة (ومنها مناقشات في البرلمان البريطاني). وفي عام ١٩٩٣، قدمت نتائج البحث إلى اجتماعات فريق العمل المعنى بضرر الأطفال، بالمملكة المتحدة، واللجنة الوطنية الإيطالية لليونيسيف. وبإضافة إلى الدراسات الإفرادية القطرية، نشرت دراسات تخصصية بشأن الإنفاق الحكومي من أجل الأطفال وأسرهم في البلدان الصناعية المتقدمة؛ وبشأن النمو وتوزيع الدخل ورفاه الأسر المعيشية في البلدان الصناعية منذ حدوث صدمة النفط الأولى؛ وبشأن التغيرات في هيكل الأسر وفي مدى استقرارها وآثار هذه التغيرات على رعاية الأطفال. وقد أعيد إصدار القوائم البيبليوغرافية المتعلقة بضرر الأطفال، التي كانت موطن توسيع مطرد خلال السنوات الثلاث الماضية، وذلك في قالب أيسر منا، وتم تعميمها على نطاق كبير. وسوف ينجز في عام ١٩٩٤ كتاب يتضمن موجزاً لهذا البحث، وعنوانه "ضرر الأطفال في البلدان الصناعية".

#### تمويل الخدمات الاجتماعية أثناء الثمانينيات

٨ - يمثل الهدف من هذا المشروع في دراسة واقتراح سياسات محسنة في مجال تمويل البرامج الصحية والتعليمية والتغذوية وبرامج الإمداد بالمياه والمرافق الصحية، بالبلدان النامية. وثمة دراسات إفرادية، تتعلق بإيكادور وتايلند وجمهورية تنزانيا المتحدة وشيلي والصين والفلبين والمكسيك، قد أُنجزت ونشرت في سلسلة "دراسات عارضة". ونشرت كذلك في نفس السلسلة دراسات تخصصية عن لا مركزية الخدمات، والاستهداف واسترداد الكلفة في مجال التعليم، والصلاح والعدالة في ميدان الضرائب، وإعادة هيكلة المعرفة. وبالإضافة إلى ذلك، أكملت دراسات إفرادية عن بوركينا فاصو وكينيا ونيجيريا، وأنجزت فصول عن السياسات. وقد عقد اجتماع نهائي لاستعراض المشروع بمقر اليونيسيف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بدعم من شعبة البرامج ومكتب التخطيط والتنسيق. وهذا المشروع يعد ذا أهمية كبيرة بالنسبة لعدد من الأهداف التي تحظى بدعم اليونيسيف، بما في ذلك استحداث استراتيجيات أكثر كفاءة وإنصافاً فيما يتصل بتمويل برامج العمل الوطنية.

#### المشاكل والسياسات الاجتماعية في وسط وشرق أوروبا

٩ - أُنجز المركز الدولي لنماء الطفل، بتنسيق مع مكاتب اليونيسيف المعنية في نيويورك وجنيف وتعاون مع لجان وطنية عديدة لليونيسيف، بحوثاً تتضمن تحليلاً لطبيعة ونطاق المشاكل الاجتماعية الجديدة، والأثار السياسية ذات الصلة، في الاقتصادات الانتقالية بوسط وشرق أوروبا. ولقد أدرجت هذه البحوث بعد ذلك في كتاب "الأطفال وعملية الانتقال إلى الاقتصاد السوقى" الذي صدر في عام ١٩٩١، وترجم إلى اللغتين البلغارية والهنغارية لتيسير أعمال الدعوة. وبالإضافة إلى ذلك صدرت منه طبعات موجزة بالألمانية والإنكليزية والإيطالية والروسية والفرنسية. وقد تضمنت أعمال الدعوة السياسية عقد حلقة دراسية دولية رفيعة المستوى بقلورنسا في حزيران/يونيه ١٩٩١ من أجل استعراض الاصلاحات الجارية في الوقت الراهن بشرق أوروبا على صعيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية، و "شبكات الأمان" التي أقيمت، والأثر الاجتماعي لهذه التدابير.

#### رصد المؤشرات والسياسات الاجتماعية في وسط وشرق أوروبا

١٠ - وفي ضوء التغيرات التاريخية الحادثة في وسط وشرق أوروبا وآثار هذه التغيرات على الأطفال وأسرهم، انفق البرنامج وقتاً طويلاً في تعزيز القدرات واستحداث شبكة من الاتصالات بشأن مشروع فرعى كان قد بدأ في عام ١٩٩٢، وهو يتضمن رصد المؤشرات والسياسات الاجتماعية في تسعة بلدان بالمنطقة: الاتحاد الروسي وألبانيا وأوكراينيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وهنغاريا. وفي كل بلد من هذه البلدان، شكل فريق

يتكون من فردین لنقل البيانات المجمعة عن طريق الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ونظم التسجيل المتعلقة بحياة الأشخاص والإحصاءات الإدارية، وذلك إلى فلورنسا. وفي إطار استخدام قاعدة بيانات محسوبة، تم إنشاؤها من أجل هذا المشروع على نحو محدد، تمكن فريق فلورنسا من وضع أول "تقرير رصد إقليمي" عن وسط وشرق أوروبا. وثمة تقريران تحليليان كاملاً يزمع الاضطلاع بهما كل عام. وهما سيوفران صورة واضحة شاملة عن مدى تطور أحوال الأطفال وسائر الفئات الضعيفة بالمنطقة، مع تقييم الصلات القائمة بين السياسات العامة وظروف الرعاية والحسابات الاجتماعية. وهذا المشروع يمثل استجابة ابتكارية منخضضة التكلفة لمشكلة خالدة للبيانات الموقوتة وتحليل مجموعة ضخمة من السياسات والمؤشرات الاجتماعية. ومن المأمول فيه أن يكتسب هذا النظام في نهاية المطاف طابعاً مؤسسيّاً ببلدان وسط وشرق أوروباً. ولقد عقد الاجتماع الأول للفريق الاستشاري المعنى بهذا المشروع بفلورنسا في شباط/فبراير ١٩٩٣، وسوف ينعقد الاجتماع الثاني في كانون الأول/ديسمبر. وفي عام ١٩٩٣ أيضاً، تم تقاسم المعلومات المتعلقة بالمشروع في اجتماعين من تنظيم اليونيسيف في بودابست وريغا؛ وكذلك في اجتماع بشأن أوروبا الشرقية فيما يخص دراسة لكسبرغ للدخول؛ إلى جانب "مؤتمر بوخارست للمائدة المستديرة بشأن التغير الاجتماعي في أوروبا الشرقية"، الذي عقد تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

#### حقوق الطفل

١١ - أنجزت المرحلة البحثية من المشروع المتعلقة بـ "مصالح الطفل الفضلي" بناءً على هذا المبدأ الوارد في المادة ٣ من اتفاقية حقوق الطفل<sup>(١)</sup>. وثمة اثنتا عشرة ورقة قد تم نشرها في عدد خاص من "المجلة الدولية للقانون والأسرة"، وسوف تصدر في وقت قريب كمجلد مستقل من نشر مطبعة جامعة أوكسفورد. وهذه الدراسة تغطي كلاً من الأبعاد المفاهيمية - القانونية والتطبيقات العملية لمبدأ "المصالح الفضلي"، ولا سيما في إفريقيا وآسيا وأوروبا، في ظل تقليد اجتماعية - قانونية وأطر ثقافية شديدة التباين. ومن المتوقع أيضاً، على سبيل الاحتمال، أن يتولد عن هذا المشروع مجلد مستقل من المقالات المتعلقة بمصالح الطفل الفضلي في منطقة الجنوب الإفريقي. ومن المنتظر من العديد من المنشورات، التي ستنبع عن هذه المبادرة، أن تكون ملائمة بصفة خاصة للأغراض التعليمية أو التدريبية. ابتداءً من مواد التدريس بكليات الحقوق إلى تلك البرامج الأكثر جدواً المتعلقة بالعاملين في المجالات شبه القانونية أو سائر الممارسين المعنيين بحقوق الطفل. وقد أبدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل اهتماماً خاصاً بهذه الدراسة التي ستتوفر المساعدة لها عند استعراضها للتقارير المقدمة من الدول الأعضاء.

١٢ - وثمة مشروع آخر من مشاريع المركز الدولي لنماء الطفل في مجال حقوق الطفل، وهو المشروع المتعلقة بإعمال اتفاقية حقوق الطفل، مع التركيز بشكل خاص على ما ورد في المادة ٤ من إشارة إلى أقصى استخدام لـ "الموارد الممتدة". وهذا المشروع يعد عملاً بحثياً يرمي إلى زيادة احتمالات تنفيذ الاتفاقية على نحو فعال، كما أنه يعد مساهمة في تعزيز قدرة اليونيسيف وبعض من حلفائها الرئيسيين على صعيد العمل في مجال حقوق الطفل. وهناك أهمية خاصة، في هذا الشأن، للجهد المبذول من أجل تهيئة علاقة بالغة التكامل بين تنفيذ الاتفاقية والعمل - الذي يتضمن تحفيظ الموارد - بشأن برامج العمل الوطنية اللاحقة لمؤتمر القمة فيما يتصل بالأهداف المتعلقة بالأطفال في التسعينيات. وقد نشرت ورقة عن هذه العلاقة في "المجلة الدولية لحقوق الطفل". وبالإضافة إلى المنشورات المنبثقة عن هذا المشروع، يلاحظ أن المساهمين الرئيسيين يضطلعون بالمشاركة على نحو نشط في الحلقات الدراسية أو الاجتماعات الفنية أو الدورات التدريبية أو الاجتماعات الأخرى، وذلك في محاولة منهم لكفالة تقادم واسع النطاق للخبرات المكتسبة والمواد المضطلع بها مع سائر المعنيين بتنفيذ الاتفاقية. وبحلول منتصف عام ١٩٩٤، يتوقع أن تصدر أيضاً "دراسات عارضة" يبلغ مجموعها سبع دراسات على الأقل، وبعضها سيظهر كذلك في المجالات المهمة

بحقوق الإنسان أو حقوق الطفل. وثمة استكشاف أيضاً لمدى إمكانية انتاج كتاب في هذا الشأن، إلى جانب موجز أقل تخصصاً في سلسلة "دراسات اينوتشينتي" الواسعة الانتشار.

١٢ - وهناك مجال آخر من مجالات البحث في حقوق الطفل، وهذا المجال يعد أقل تقدماً حتى الآن، وهو يتصل باحتياجات الأطفال والنساء التي تتسم بالتدخل. ومن أجل تناول موضوع "المرأة والعمل ورعاية الطفل" قام المركز - هو وقسم التدريب وكذلك الفريق الاستشاري المعنى برعاية وبناء الطفولة المبكرة الذي يوجد مقره بنيويورك - بتنظيم حلقة اينوتشينتي الدراسية العالمية الثالثة، التي عقدت في الدار البيضاء بالمغرب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وقد ضمت هذه الحلقة ٢٥ مشتركاً من ٢٣ بلداً لمناقشة الأنماط المتغيرة لعمل المرأة ومسؤولياتها، واستعراض مجموعة من السياسات والاستراتيجيات الاجتماعية البديلة التي من شأنها أن تفيد كلاً من المرأة العاملة وطفلها. والاستجابة المواتية التي لقيتها التقارير الموجز المتعلق بهذه الحلقة، إلى جانب "الدراسة العارضة" التي صدرت بشأن "حقوق المرأة وحقوق الطفل"، تشير إلى احتمال صواب العمل من أجل تطوير هذا المجال الذي يحظى بالاهتمام، بما في ذلك تركيز الانتباه على المشاكل الخاصة بالبنات من الأطفال في الأضطلاع الجديد المتصل بعمل الأطفال، والوارد وصفه في الفقرة التالية.

١٤ - وفي معرض الاستجابة لاحتياجات المحددة عن طريق سائر الأنشطة والدراسات، بما في ذلك البرنامج المعنى بأطفال المدن لدى المركز وقسم الخدمات الأساسية لدى اليونيسيف بالمقر، بدأ المركز في تركيز جزء كبير من اهتمامه في نطاق برنامج حقوق الطفل على قضایا الأطفال الذين يمارسون العمل. وقد تيسر هذا التركيز من خلال الدعم المقدم من الهيئة السويدية للتنمية الدولية، الذي تضمن تمويل الأنشطة المتصلة بعمل الأطفال في أمريكا اللاتينية. وبمبعث القلق بصفة خاصة هو تشغيل الأطفال بشكل استغاثي محفوف بالمخاطر، مما هو محظوظ بموجب المادة ٣٢ من اتفاقية حقوق الطفل والاتفاقيات والمعايير ذات الصلة لدى منظمة العمل الدولية. وثمة اهتمام خاص بالعلاقة المتبادلة بين (أ) توسيع نطاق الفرص التعليمية أمام الأطفال ولا سيما في الفئة العمرية ٦ إلى ١٤ سنة، مع إيلاء اهتمام خاص، عند الاقتضاء، لموضوع تعليم الأطفال والإثاث (ب) القيام تدريجياً بإلغاء أشكال عمل الأطفال، التي تتسم بمزيد من الإضرار والاستغلال، في هذه الفئة العمرية. ولقد استكشفت هذه القضية بحلقة اينوتشينتي الدراسية العالمية الرابعة التي عقدت في فلورنسا في شباط/فبراير ١٩٩٣ في ظل تعاون وثيق مع الفريق المعنى بعمل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية. وقد انتهت هذه الحلقة بتقديم توصيات محددة بشأن المضي في العمل في هذا المجال، بما في ذلك توصيات تتعلق بالمركز. وثمة تقرير موجز متاح في هذا الصدد، وقد جرى توزيعه على يد كل من منظمة العمل الدولية والمركز. ولقد نظمت حلقة تدريبية عن إجراءات التقييم السريع للعمل في مجال عمالة الأطفال، باعتبار ذلك نشاطاً من أنشطة المتابعة العديدة لهذه الحلقة، وكان تنظيم هذه الحلقة على نحو مشترك من جانب اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية، حيث عقدت في مقر المركز في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

١٥ - واتفاقية حقوق الطفل تضع أمام اليونيسيف، بما في ذلك المركز الدولي لنماء الطفل، مجموعة جديدة من التحديات المتعلقة بالعمل المتصل بالسياسات في قضایا ذات الصلة الخاصة بحقوق الأطفال ورعايتهم في البلدان الصناعية. وللجنة حقوق الطفل مهتمة بصفة خاصة بالاضطلاع في هذه البلدان بمتابعة التنفيذ الفعال للمادة ٢ من الاتفاقية المتصلة بعدم التمييز. ومن ثم، فإن أحد المجالات التي يقوم المركز باستكشافها في الوقت الراهن يتصل بذلك الموضوع المتزايد الحساسية، وهو موضوع الأطفال والأسر لدى الفئات المهاجرة والآليات الإثنية. وبناءً على دراسة مخاطرها من جانب المركز بشأن مشاكل أطفال الغجر في أوروبا، عقد المركز حلقة تدريبية تقنية للمتخصصين في هذا الشأن بفلورنسا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، والمنشور الأول في هذا الصدد متوفّر في الوقت الراهن. وفي إطار

التعاون مع قسم وسط وشرق أوروبا بمقر اليونيسيف، يلاحظ أن المرحلة الثانية من هذه المبادرة قيد النظر في هذه الأيام. ولقد أجريت أيضاً مشاورات مع عدد من المؤسسات الأوروبية التي قد يكون لديها اهتمام بالتعاون في هذا المجال، بما فيها جامعات لشبونة وبادوا وباريس والفريق المعنى بحقوق الأقليات في لندن ومؤسسة برنارد فان لير في لاهي. وهذه المرحلة الثانية قد تتضمن العمل بشأن عدد ضئيل من قضايا السياسات التي تواجه أطفال الأقليات المحرومة في أوروبا، مثل قضية النشأة الفقيرة قبل سن الدراسة والأداء بالمدارس الابتدائية وقضية ارتفاع معدل الوفاة والمرض عن المعدل المتوسط بمقدار كبير. وثمة استكشاف أيضاً في الوقت الراهن لمسألة مدى إمكانية توسيع نطاق هذا المشروع كي يشمل معالجة مشاكل الأطفال والأسر لدى فئات السكان الأصليين في المكسيك وأمريكا الوسطى، وذلك بالتشاور مع المعهد الهندي للبلدان الأمريكية الذي يوجد مقره في المكسيك.

#### أطفال المدن

١٦ - تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في توثيق حالة الأطفال الذين يعيشون في بيئات حضرية فقيرة، وتحديد العمليات التي أدت إلى حرمانهم من جوانب متعددة واضطراهم إلى العيش في ظل ظروف مفعمة بالمخاطر في أكثر الأحيان، وتحديد برامج ابتكارية وقائمة من أجل حمايتهم. ولقد سعى هذا البرنامج، على نحو أكثر تحديداً، لما يلي: (أ) توسيع نطاق قواعد البيانات المتصلة بفتئين من أطفال المدن الذين يعانون من أحوال بالغة الصعوبة - فئة أطفال الشوارع وفئة الأطفال العاملين؛ (ب) تحديد طرق تحسين أعمال البرمجة والتخطيط على الصعيد القطري، وإعادة توجيه السياسات الوطنية والالتزامات المؤسسية نحو توفير التفع لهؤلاء الأطفال. والفريق المعنى بأطفال المدن، التابع للمركز، كان يسترشد في أعماله بتوجيهات من فريق استشاري مشكل من موظفين باليونيسيف إلى جانب خبراء في مجال التخطيط الحضري وشتى الاختصاصات العلمية الاجتماعية سواءً من البلدان الصناعية أم النامية.

١٧ - وفي عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، ركز البرنامج على إكمال نتائج دراسات بحثية كان قد اضطلع بها في خمسة بلدان مع تحليلها تحليلاً مقارناً، وهذه البلدان الخمسة هي: البرازيل والفلبين وكينيا والهند، التي تمثل "الجنوب"، وإيطاليا، التي تعد مثلاً للحالة السائدة في "الشمال". وقد أجريت هذه الدراسات على يد فرق محلية متعددة التخصصات بالتعاون مع مؤسسات هامة بكل بلد: كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية في البرازيل؛ ولجنة التخطيط الوطني في الهند؛ وجامعة نیروپی في کینیا؛ ومرکزاً دی لاسال وانطونیو دی مانیلا للبحوث والسياسات في الفلبين، ومعهد ديلي آینوتشینتی بإيطاليا. وقد أقيمت قاعدة معارف وطيدة تتضمن ما يزيد عن ١٠٠٠ وثيقة منتشرة وغير منتشرة من الوثائق المتصلة بالبرنامج. وقد بذلت الجهود الازمة لنشر نتائج هذه الدراسات على أوسع نطاق ممكن: فالنتائج الأساسية للدراسات الإفرادية الخمس كانت موضع كتابات صحفية في سلسلة "دراسات آینوتشینتی" التي تستهدف الجماهير غير المتخصصة؛ كما أن الدراستين الهندية والبرازيلية قد نشرتا في سلسلة "دراسات عارضة"؛ وكذلك نشرت طبعات أكبر حجماً على الصعيد المحلي؛ مع مراعاة أن كل دراسة من هذه الدراسات الإفرادية قد أصبحت فصلاً في الكتاب النهائي الذي يتضمن النتائج الرئيسية للمشروع. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت، خلال عام ١٩٩٢، محافل حضرية ووطنية تضم رسمياً السياسات على كافة الصعد، وذلك من قبل كل فريق من الفرق القطبية، من أجل استعراض البحث ذي الصلة وآثاره البرنامجية. وقد ساعد البرنامج في بناء القدرات المحلية بشأن تشخيص المشاكل ووضع برامج وقائية لأطفال المدن الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة. وقد كان له تأثير على استعراضات منتصف المدة ودورات التخطيط المستقبلية لدى البرامج القطرية بالبلدان النامية الأربع ذات الشأن.

١٨ - والدراسات القطرية الخمس قد أشارت إلى وجود بعض المجالات التي تحتاج إلى إجراء بحوث وتحليلات برنامجية على نحو أكثر تركيزاً. خلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، اضطلع بمشروع فرعية وأجريت بحوث ونظمت حلقات تدريبية دولية في فلورنسا بشأن القضايا التالية: "نماء الطفل منذ سن الطفولة المبكرة حتى سن المراهقة" (مشروع يحظى بتنسيق من الفريق الاستشاري المعنى برعاية ونماء الطفولة المبكرة)؛ و "الوفاء بالاحتياجات التعليمية الأساسية لدى الفتيات في سن المراهقة/الأمهات" (مبادرة مشتركة بين المركز الدولي لنماء الطفل والمؤسسة الألمانية للتنمية الدولية)؛ و "أطفال المهاجرين بشتى أنواعهم" (مشروع مضطلع به مع معهد ديلي اينوتشينتي). ولقد انبثق أيضاً عن هذا البرنامج مقال حظي بانتشار واسع، من "مقالات اينوتشينتي"، تحت عنوان "مشاركة الأطفال: من الرمزية إلى المواطنية".

١٩ - وكان الحادث الختامي، في هذه العملية البحثية، عقد اجتماع لمدة خمسة أيام عن "أطفال اليوم، مدن الغد" بالمركز في ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، وهذا الاجتماع، الذي يمثل اضطلاعاً مشتركاً بين معهد ديلي اينوتشينتي ومدينة فلورنسا والمركز، قد ضم عُمداً ومحظتين حضريين وراسيين سياسات من حوالي ٢٠ مدينة من مدن البلدان الخمسة موضع الدراسة. وبالإضافة إلى وضع استراتيجية نهائية وورقة عمل، أصدر المجتمعون "رسالة من فلورنسا" تحث العَمَد في جميع أنحاء العالم على مجابهة ذلك التحدى الذي يتضمن تأمين كامل المواطنين والحقوق ل كافة الأطفال والأسر. والاحتفال الختامي، الذي اجتذب تغطية صحفية واسعة النطاق وعقد في قصر "Palazzo Vecchio"، قد شمل خطاباً من ملكة السويد. وهذا الاجتماع، الذي كانت له الصدارة، يعد أسلوباً ملماوساً لتعزيز الجهود العالمية التي تضطلع بها اليونيسيف وشركاؤها من أجل اشراك المسؤولين بكل مستوى من مستويات الحكم في مجال دعم الأهداف التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ومن خلال استهداف مستوى البلديات، يلاحظ أن هذا الاجتماع قد منح اعتراضاً بعملية إزالة المركزية التي أصبحت اليوم عملية ضرورية لإعمال الأهداف على الصعيد الوطني. ووثائق ومنشورات الاجتماع قد أتيحت أيضاً من أجل الاجتماع "العالمي" الذي عقده العَمَد بالמקسيك في تموز/يوليه ١٩٩٣.

٢٠ - وفي أوائل عام ١٩٩٣، يلاحظ أن برنامج الطفل الحضري قد عمد، في مرحلته النهائية، إلى إكمال كتاب النتائج الرئيسية المعنون "الأطفال في ظل المحن" (Gorden and Breach, نيويورك، ١٩٩٤). وهو كتاب يتضمن تجميناً لنتائج هذا الجهد البحثي، ويستنبط الدروس المستفادة في ميدان السياسة، ويشمل مساهمات واسعة النطاق من عدد كبير من العلماء والحركيين الوطنيين. وثمة ترکيز على أهمية الأسر ودورها الملحوظ في مواجهة العقبات الكبيرة القائمة. وقد سلط الضوء على القضايا المتصلة بالجنسين، وخاصة ما يواجه الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة من مشاكل ودور المرأة داخل المجتمع. والكتاب يوثق ما يتعرض له الأطفال والأسر من عواقب من جراء شتى الاتجاهات السلبية من قبيل التحضر السريع، وضغوط التكيف الهيكلي، وانهيار الأسر، والجريمة المنظمة، والعنف، وانعدام الأمان، وتضاؤل موارد القطاع العام على نحو مطرد. وهو يوجه الآذنار أيضاً إلى الاتجاهات الإيجابية، وخاصة إقامة الديمقراطية، وإزالة المركزية، والعمل على زيادة مشاركة المواطنين، مما يثبت بالتالي صحة الرأي القائل بإمكانية إدخال تحسينات على حالة الأطفال الفقراء بالمدن. وهذه الاتجاهات الإيجابية تشكل أساساً لبرنامج جديد بالمركز يتسم بالاهتمام بالامركنية والمشاركة والحكم المحلي.

٢١ - وفي عام ١٩٩٣، بدأت الأعمال الأولية المتصلة بتطوير هذا الاهتمام البرنامجي الجديد، مما يرد وصفه في الفقرات ٥٠ إلى ٥٤ أدناه. وأعدت ورقة مفاهيمية بشأن "الدراسات الإفرادية وتحليل السياسات وتشجيع إزالة الطابع

المركزي عن برامج العمل الوطنية". وبالإضافة إلى ذلك، وضعت ثلاثة ورقات منهجية (عن جنوب إفريقيا وفيبيت نام وكولومبيا)، كما أكمل استعراض لتزويد الأطفال بالخدمات على الصعيد المحلي في إسبانيا.

#### **باء - أنشطة الإعلام والوثائق**

##### **المنشورات والتوزيع**

- أثناء الفترة ١٩٩١-١٩٩٣، انتج المركز ٨٠ منشورا، تتضمن سبعة كتب (منها كتابان بالمطبعة وكتاب واحد في طريقة إلى المطبعة عند إعداد هذه الوثيقة)، وذلك إلى جانب مختلف الطبعات بلغات أجنبية. وهذا يعني أن إجمالي انتاج المركز من منشورات، منذ عام ١٩٨٩، يبلغ ٩٩. ولقد أتى المركز بسلسلة أساسية باللغة التجاج تحظى بالقراءة على نطاق واسع وهي "دراسات اينوتشينتي"، فضلاً عن طبعات "شعبية" من مواد كانت موجهة في البداية نحو جمهور متخصص. وهذه الطبعات تعد مكملة لتلك السلسلة الأكademie التي تنشر منذ وقت طويل جدا تحت عنوان "دراسات اينوتشينتي العارضة". وحتى الآن، يلاحظ أن كتب المركز كانت تنشر بالاشتراك مع ناشرين تجاريين. واليوم، يلاحظ أن دراسات المركز كلها يجري تصميمها وانتاجها وطبعها على الصعيد المحلي، وأن ثمة عنابة فائقة باستحداث قوالب طباعية مميزة. ومن الأمثلة الطيبة على هذا، التقرير المتعلق بـ "هبوط معدلات وفيات الرضع في أوروبا: ١١٨٠٠-٩٥٠" الذي نشر مؤخرا بالاشتراك مع معهد ديلي اينوتشينتي.

- ومنذ عام ١٩٩١، طبق المركز أيضا سياسة متدرجة في ميدان المبيعات، حيث أصدر في عام ١٩٩٣ "قائمة المنشورات". (ومنشورات المركز واردة أيضا في القائمة العامة الجديدة "منشورات اليونيسيف"). ولقد قام المركز، بغية مخاطبة جمهور أكاديمي إلى جانب جمهور يتسم بمزيد من العمومية، بتعزيز قوائمه البريدية الأساسية والمتخصصة. ومنشوراته تحظى بالإعلان على نحو منظم في "الألوية للأطفال". وعملية التوزيع ما زالت تمثل تحديا قائما بالنسبة للمركز، وقد عولجت على جبهات كثيرة، ومنها العلاقات الدراسية المتصلة بالسياسات ووسائل الإعلام والمحاضرات العامة والعروض الأخرى المقدمة من موظفي المركز، كما هو وارد بالتفصيل في أجزاء أخرى بهذا التقرير.

##### **خدمات المكتبات والوثائق**

- أثناء الفترة قيد الاستعراض، بُرِزَت مكتبة المركز على نحو واضح باعتبارها خدمة داعمة فعالة لموظفي البحث بالمركز والفنين الزائرين. ورغم أن هذه المكتبة تعد بصفة أساسية مكتبة مرجعية تقوم أيضا بتناول مجموعات برئاسية "متخصصة"، فإنها قد اتخذت خطوة كبيرة إلى الأمام في عام ١٩٩٢ بإقامة اتصالات مباشرة مع عدد من قواعد البيانات الخارجية، بما فيها شبكة OCLC (أكبر شبكة إعلامية في العالم على صعيد المكتبات) وشبكة JANET (وهي خدمة بريطانية مباشرة توفر الاتصال بكل المكتبات الجامعية تقريبا في المملكة المتحدة). ومن خلال مجموعة متنوعة من "الحواسيب المضيفة" والشبكات، يمكن الآن الرجوع إلى ما يقرب من ٥٨٠ قاعدة بيانات تجارية و ١٢٠٠٠ فهرس من فهارس المكتبات الأكاديمية وال العامة من خلال اتصالات مباشرة، مما يتيح الوصول إلى ما يقدر بـ ٢٩٠ مليون سجل. وبالإضافة إلى هذه الخدمات المباشرة، يلاحظ أن المكتبة قد أقامت خدمة بالأقراص المضغوطة التي تقرأ فقط (CD-ROM) من أجل تعزيز قدرة المكتبة البحثية عن طريق الاتصال المباشر؛ مما يمكنها من الاضطلاع ببحوث بيблиوغرافية واسعة النطاق، وكفالة تسليم الوثائق عن طريق تبادل القروض فيما بين المكتبات وهذا أمر لا يخلو من أهمية. والمكتبة تضم الآن ما مجموعه ٢٨٨٥ سجلا في قاعدة بياناتها (وفي عام ١٩٩١ كان لديها ١١٠٠

سجل فقط)، وهي تصدر كل شهرين "نشرة التوعية الجارية" التي يتم تقاسمها مع سائر مكتبات اليونيسيف. وقد هيأت أيضا خدمات لتبادل المنشورات مع ما يزيد عن ٥٩ منظمة أكاديمية وغير أكاديمية.

#### قاعدة المعلومات المتعلقة بحقوق الطفل

٢٥ - إن ثمة قبول واسع النطاق للرأي القائل بأن المعلومات هي الأداة الوحيدة الأكثر قوة وفعالية في مجال تشجيع ودعم حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الطفل. ورغم أن معالجة ومبادلة المعلومات على نحو منتظم قد وصلنا إلى درجة بالغة التطور في الكثير من المجالات، فإن المعلومات الموثوقة ذات الشأن المتصلة باحتياجات الأطفال وحقوقهم ليست متاحة في قالب مفید وسهل المنال بالنسبة للقادرین على تسخير هذه المعلومات لصالح الأطفال. ومن منطلق الاستجابة لطلبات محددة - تتضمن طلبات من لجنة حقوق الطفل - قدم المركز اقتراحا في عام ١٩٩٢ يرمي إلى استخدام قاعدة معلومات دولية لحقوق الطفل، تتسم بالفعالية وبالتوجه نحو المستخدمين، وتسمى "حقوق الطفل"، وتحظى بمشاركة المراكز الإقليمية المتعاونة في هذا الصدد. ومن خلال اجتماعات دولية عديدة (جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢؛ وفلورنسا، آذار/مارس ١٩٩٣؛ وجنيف، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣)، كانت الحاجة إلى إقامة شبكة معلومات دولية لحقوق الطفل موضع مناقشة وإقرار من جانب الأعضاء الرئيسيين بالمجموعات المعنية بحقوق الطفل، على الصعيدين الحكومي وغير الحكومي، فضلا عن أعضاء اللجنة. وكمية المعلومات الازمة للنهوض بحقوق الطفل على جميع الجهات بالغة الاتساع في الواقع إلى حد يجعل من الصعب على أي منظمة بمفردها، أو حتى على منظمات قليلة، أن تتناولها وحدها. والقضايا المطروحة وبالتالي في هذا الصدد كما يلي: كيفية معرفة من يقوم بماذا وأين؛ وكيفية معرفة ما هي المعلومات المتوفرة بالفعل؛ وكيفية تقاسم هذه المعلومات؛ وكيفية القيام بتوزيع العمل على نحو يفيد الجميع من خلال هذا التعاون.

٢٦ - وكان ثمة اتفاق واسع النطاق على وجوب الاضطلاع بدراسات استقصائية لتحديد ما من شأنه أن يشكل أدوات لتناول المعلومات في مجال حقوق الطفل بحيث تكون هذه الأدوات مقبولة على الصعيد الدولي. وقد أسمى المركز في هذا من خلال (أ) إجراء دراسة استقصائية لتقدير ماهية القدرة المتاحة بالفعل لدى اليونيسيف والمنظمات الدولية الأخرى على صعيد تناول المعلومات؛ (ب) الالتزام بتنسيق دراسة استقصائية للمؤسسات الأكاديمية المعنية بحقوق الطفل، مع ضم نتائج هذه الدراسة إلى نتائج دراسات أخرى مماثلة للمنظمات غير الحكومية، من أجل تشكيل أساس لقاعدة بيانات تنظيمية عن حقوق الطفل، وهي قاعدة توجد حاجة ماسة إليها.

#### جيم - التنظيم والإدارة

#### الموظفون

٢٧ - في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أي في نهاية فترة الإبلاغ هذه التي امتدت ثلاثة سنوات، كان عدد الموظفين الدوليين الأساسية بالمركز ستة: مدير (وهو ما فتئ يقوم أيضا بتنسيق برنامج حقوق الطفل)؛ ونائب مدير (وهو يعمل كمنسق للعلاقات الخارجية، إلى جانب رئاسة المشروع المتعلق بأطفال وأسر الأقليات)؛ وموظفان أقدمان مسؤولان عن البرنامجين المتصلين بالسياسات الاقتصادية واللامركزية/المشاركة، على التوالي؛ وموظف إعلامي (معني ببرنامج المنشورات وخدمات المكتبة والوثائق)؛ وموظف للإدارة والشؤون المالية. وهناك وظيفة دولية واحدة مأذون بها قد تركت عمدا دون شغل، وذلك إلى حين ظهور نتائج الجهود المبذولة لجمع أموال إضافية من أجل المركز.

٢٨ - وثمة أربعة زملاء أقدم بمعهد أينوتشيني قد تمت تسميتهم، مما مكن المركز من الاستفادة حتى الآن من مهارات علماء وممارسين إنمائيين من ذوي الخبرة من الأرجنتين وسري لانكا والسويد والنرويج. وهناك أيضاً أعضاء بمختلف أفرقة الخبرة الاستشارية وأفرقة المشورة الخارجية من عملوا في تعاون وثيق مع المركز، حيث قدموا خبرة تقنية ودراسة فنية فاحصة لأعمال الخبرة. وكذلك استفاد المركز من عمل موظفين فنيين مبتدئين في فلورنسا، وهؤلاء قد وفرتهم حكومتا فرنسا وإيطاليا. وثمة مساهمات كبيرة قد تحققت على يد مساعدي بحاث وخبراء استشاريين يعملون بموجب اتفاقات خدمات خاصة. وهناك، على سبيل المثال، خبيران إحصائيان اجتماعيان أقدمان يضطلعان في الوقت الراهن بالمسؤولية المتعلقة بحصة كبيرة من العمل في فلورنسا فيما يتصل بالمشروع الخاص برصد السياسات والمؤشرات الاجتماعية في وسط وشرق أوروبا، وذلك بعد حصولهما على إجازة من وظيفتيهما في كندا وهنغاريا.

٢٩ - والمركز يعتبر أن كامل ما لديه من "موظفين مقيمين" يضم مجموع الموظفين الدوليين الدائمين وموظفي الدعم المحليين والزملاء الأقدم والموظفين الفنيين المبتدئين والخبراء الاستشاريين المقimين في فلورنسا لفترات تتراوح ثلاثة أشهر. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك ٢١ شخصاً بالمركز من المدددين على هذا النحو، وذلك بالقياس إلى ٢٤ شخصاً منذ ثلاث سنوات. وغالبية الأبحاث التي يتعاقد عليها المركز يجري الاضطلاع بها، بالطبع، على يد فنيين من العاملين بالميدان، وخاصة في البلدان النامية. وخلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩١، يلاحظ أنه قد تم التعاقد على ما يناهز متوسطه سنوياً ١٧٠ شهر عمل فردي بموجب اتفاقات خدمات خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، تمكّن المركز من الاعتماد على شهور عمل فردية كثيرة من زملاء اليونيسيف، حيث استطاع بعضهم أن يقضي فترات مفيدة في فلورنسا لكتابة مختلف فروع تقارير المركز أو لاعداد "الدراسات العارضة".

#### التمويل

٣٠ - مولت حكومة إيطاليا العمل الأساسي للمركز منذ مرحلة التخطيط البرنامجي المبكر والعمل التحضيري في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨. وعقب مساهمة تخطيطية مبدئية تبلغ ٤٠٠ دولار، اعتمدت الحكومة الإيطالية حتى الآن ثلاثة مخصصات تغطي كل منها فترة ثلاثة سنوات، من أجل المركز، وهذه تبلغ ١٠,٥ مليون ليرة لكل مرحلة ذات ثلاثة سنوات. والنفقات الإجمالية من المساهمة الإيطالية الأساسية خلال فترة الثلاث سنوات الثانية (١٩٩٢-١٩٩١) قد وصلت إلى ٩,٦ مليون دولار، بمتوسط يبلغ ٣,٢ مليون دولار سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك، ورد ما يقدر بـ ٦٥٠ دولار من مصادر أخرى تتضمن مساهمات أو ترتيبات لتقاسم التكلفة مع أجزاء أخرى باليونيسيف.

٣١ - وعلى النحو الوارد وصفه في الفقرتين ٦٤ و ٦٥ أدناه، يلاحظ أن المركز يقوم على نحو نشط بالتماس دعم المزيد من المانحين من أجل تكملة المساهمة الأساسية للحكومة الإيطالية. وثمة دعم تكميلي قد تم توفيره حتى الآن بالنسبة لمشاريع محددة، وذلك من حكومات السويد وكندا وفنلندا. والسابقة التي تحدّدت في مجال المساعدة المقدمة من المؤسسة السويدية للتنمية الدولية تتسم بأهمية خاصة، فهي تزود المركز بالتمويل اللازم للاضطلاع بالشق البحثي من مشروع أوسع نطاقاً، وهي تتضمن أيضاً تهيئه التعاون مع عدد من البرامج التي تحظى بدعم اليونيسيف والتي تتعلق بالأطفال الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة بصفة خاصة ب المختلفة بلدان أمريكا اللاتينية. وثمة ترتيب مشابه يجري النظر فيه في الوقت الراهن من قبل حكومة إيطاليا والمكتب الإقليمي لشرق وجنوب إفريقيا، مما يتضمن العمل بشأن إعادة تأهيل الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة في تلك المنطقة وتنميّتهم على الصعيد التعليمي.

٣٢ - والتجربة المستفادة أثناء السنوات الست الأولى من نشاط المركز تشير إلى أن المساهمة الأساسية المقدمة من حكومة إيطاليا كانت كافية لتغطية تكاليف الموظفين الدائمين ومصروفات التشغيل الأساسية بالمركز، وذلك رغم بعض الصعوبات المترتبة على تقلب سعر صرف الليرة/الدولار وما حدث في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٢ من هبوط في هذا السعر. ومع هذا، فسوف تنشأ حاجة، في الفترة المقبلة، إلى إجراء تعديل ما من أجل عكس الآثار المشتركة للتضخم وهبوط قيمة الليرة. واستمرار المساهمات من سائر المانحين يشكل أمراً بالغ الأهمية، سواء بالنسبة لتمكين المركز من الاضطلاع بمجموعة من الأنشطة تتسم بالتنوع وارتفاع المستوى أم بالنسبة لتمكينه من كفالة ما يتمس به من طابع دولي حقيقي.

دال - اجتماعات اللجنة الاستشارية  
وفرقة التقييم لعام ١٩٩٣

٣٣ - ينص الاتفاق الرسمي المعقود بين حكومة إيطاليا واليونيسيف على تشكيل لجنة استشارية تتولى تقديم المشورة اللازمة للمركز بشأن مسائل السياسة الهامة في مجال التعاون مع الحكومة ومعهد ديلي اينوتشينتي. وحيث أن أعضاء اليونيسيف المشاركون في هذه اللجنة من كبار المديرين بالمقر في نيويورك، وبالميدان، فإنهم يضطلعون أيضاً بجزء هام من عملية استعراض الادارة بغية المساعدة في توجيه مدير المركز وتوفير المشورة اللازمة للمدير التنفيذي بشأن أي قضايا من قضايا الادارة والموظفين تتطلب اهتمامه. وهذه اللجنة الاستشارية تتعقد مرة واحدة كل عام؛ وقد كان اجتماعها السنوي السادس بفلورنسا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ برئاسة نائب المدير التنفيذي (شؤون البرامج)، بوصفه ممثلاً للمدير التنفيذي. وقد تضمن المشاركون المدير العام المسؤول عن التعاون الدولي في وزارة الخارجية بإيطاليا. وفي إطار الاقرارات بأهمية الاتفاق الذي أجري مؤخراً مع حكومة السويد، والمشار إليه في الفقرتين ١٤ و ٣١، يلاحظ أن هذا الاجتماع قد ضم أيضاً ممثلاً للمؤسسة السويدية للتنمية الدولية. وهذه المشاركة تشكل خطوة هامة في عملية اضفاء الطابع الدولي على اللجنة الاستشارية للمركز. والتقارير المتصلة بكل اجتماع من الاجتماعات السنوية للجنة متوفرة لدى المركز.

٣٤ - وفي الاجتماع الخامس للجنة الاستشارية، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، بوصفه جزءاً من عملية التخطيط لمرحلة السنوات الثلاث المقبلة (١٩٩٦-١٩٩٤)، طلب أعضاء اليونيسيف من اللجنة الاضطلاع بتقييم لمدى التقدم الذي أحرزه المركز، بما في ذلك التوصيات المتعلقة ببرامجها المستقبلية. ورغم أن هذا التقييم كان ينظر إليه أساساً باعتباره استعراضاً إدارياً داخلياً، فإن ثمة قراراً قد اتخاذ من أجل إدخال ممثلين خارجيين في فريق التقييم. وهذا الفريق، الذي اضطلع بغالبية أعماله في تموز/يوليه ١٩٩٣، قد تألف من مدير شعبة البرامج ومدير مكتب البحث والتقييم، من اليونيسيف، إلى جانب مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وممثل مؤسسة فورد بالفلبين، الذي كان مديرًا إقليمياً للاليونيسيف بالمكتب الإقليمي لشرق وجنوب إفريقيا. وتقرير فريق التقييم، وهو موجود لدى المركز، قد تعرض لاستعراض دقيق من جانب كبار موظفي اليونيسيف، في اجتماع خاص عقد بنويويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وكذلك من جانب أعضاء اليونيسيف باللجنة الاستشارية أثناء الاجتماع العادي للجنة في تشرين الأول/أكتوبر. والفرع التالي من هذا التقرير يتضمن عدداً من نتائج وتوصيات هذا الفريق.

ثانياً - الأنشطة المقترحة، ١٩٩٦-١٩٩٤

## ألف - التخطيط المتوسط الأجل لمركز اينوتشيتي: الاتجاهات العامة

٢٥ - مر المركز الآن بخمس سنوات كاملة من التجربة بوصفه مركزاً للبحوث ودراسات السياسة العامة، ولقد بلغ أثناء هذه الفترة التي تعد قصيرة نسبياً في حياة مثل هذه المؤسسات درجة عالية من النضج والانتاجية. ولقد أعلن فريق التقييم، الذي ورد ذكره في الفقرة السابقة "... ان المركز قد أثبت وجوده باعتباره مؤسسة راقية من مؤسسات البحث والتدريب التي عادت على اليونيسيف بالفعل بفوائد جمة". واليونيسيف كانت وما زالت، إلى حد كبير، مؤسسة عملية المنحى توفر الخدمات وتضطلع بأعمال الدعوة. والبحث وتوليد المعلومات، فيما يتصل بالمشاكل الرئيسية التي تواجه الأطفال والنساء، لم يعرفا طريقهما إلى جدول أعمال اليونيسيف، باعتبارها وكالة الأمم المتحدة الرائدة في مجال الطفل، إلا في وقت قريب. وقد خلص فريق التقييم إلى نتيجة مفادها أن القضايا الحساسة، التي تتعلق بالسياسات والبرامج والتي تتصل بصفة خاصة باستدامة جهود اليونيسيف على المدى الطويل، يمكن معالجتها بشكل أكثر ملاءمة في حالة نجاح المنظمة في تعزيز "ثقافتها البحثية" الناشئة.

٢٦ - ومنذ عام ١٩٨٨، ساعدت أعمال اليونيسيف، بشكل هام وإن لم يكن بالغ الوضوح، في تهيئة ثقافة "مفتحة" إلى حد ما داخل اليونيسيف، مما يتضمن مزيداً من المقبولية لمبدأ ادماج نتائج البحوث الواردة من الجامعات وسائر المراكز الخارجية في استراتيجيات اليونيسيف المتعلقة برسم السياسات وتنمية البرامج. وفي إطار هذه المساهمات، استنتج فريق التقييم أيضاً أن إمكانية اضطلاع المركز بالمزيد وأوضحة تماماً. ومن حسن الحظ أن المركز قد قام على نحو متزايد، من منطلق مساعاه لتحقيق أكبر قدر ممكن من هذه الامكانية، بتعزيز صلاته مع أقسام اليونيسيف الأخرى، بما فيها مكتب التقييم والبحث والمكاتب الإقليمية، التي تتجه اليوم نحو العمل بوصفها مراكز إقليمية للموارد والمعارف.

٢٧ - خلال فترة السنوات الثلاث المقبلة، سوف يستكشف المركز عدداً من الوسائل المتعلقة بالامان في تطوير هذا الدور المتمثل في العمل على تعزيز قدرة اليونيسيف على تناول البحوث وتحليلات السياسات في إطار مزيد من الاحترافية والتفاعل مع المراكز الخارجية، مما يعني قيام اليونيسيف على نحو أفضل بتوليد واستخدام البحوث والمعارف المتصلة بالأطفال إلى جانب التماส أحسن الطرق لتناول مشاكلهم. والمشاريع المشتركة مع مكاتب اليونيسيف الإقليمية، بما فيها التعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات البحثية الخارجية، توفر فرصاً في غاية الجاذبية في هذا الصدد. وثمة مثال على ذلك، ورد وصفه بمزيد من التفصيل في موضع آخر، وهو نتيجة البرنامج الجديد المتحصل بالطفل العامل والتعليم الأساسي، الذي تموله حكومة السويد والذي يشمل توفير تعاون وثيق من قبل المركز ومنظمة العمل الدولية والمكتب الإقليمي للأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي إلى جانب العديد من مكاتب اليونيسيف القطرية في هذه المنطقة.

٢٨ - والسنوات الأولى من عمل المركز قد أبرزت كلاً من محاسن ومساوئ العمل في تعاون وثيق مع مكاتب اليونيسيف الميدانية وخبرائها الاستشاريين فيما يتصل بالاضطلاع ببحوث ميدانية الأساسية. وفي أفضل الحالات، يلاحظ أن المكاتب الميدانية كانت تواقة إلى المشاركة وأنها قد ساعدت في تحديد باحثي البلدان النامية، كما شاركت في تمويل الأنشطة التي تجري داخل البلدان فيما يتصل ببعض من البحوث. وهذا النهج قد عمل على الابقاء على الصلة بالموضوع، سواء بالنسبة للسياسات أم للبرامج، بالإضافة إلى توجيه الدراسات توجيهاً "واقعياً"، مما لا يتوفّر في الكثير من الأحيان في البحوث ذات المنحى الأكاديمي. والموظفوون الميدانيون قد استفادوا من فرصة المشاركة في الحلقات التدريبية والمؤتمرات بفلورنسا، بما في ذلك الوقت الذي اتيح للاطلاع والتفكير والكتابة، مما لا يحدث كثيراً

في جداول عمل موظفي البرنامج التي تتسم بالاكتظاظ بالبنود وعدم الانتظام. ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن ثمة صعوبة، إلى حد كبير، في بناء مشاريع بحثية حول وقت زملاء اليونيسيف مما يرجع إلى العبث التشفيلي الكبير الواقع على كاهل الموظفين إلى جانب دوران الموظفين والأحداث الأخرى غير المتوقعة التي قد تحدث. وهناك عدد من التعديلات التي تتعرض للدراسة من أجل مواجهة هذا التحدي، بما في ذلك تصميم دراسات أكثر سرعة، أو "تقييمات" للسياسات، مع استكمالها في فترة تتراوح بين سنة وتسعة أشهر، واحتمال دعوة مزيد من موظفي اليونيسيف إلى فلورنسا بناء على ترتيبات تتعلق باجازات بحثية.

٣٩ - وقد نوقشت في العام الماضي قضية أخرى تتعلق بالتحطيط في منتصف المدة، حيث شملت جهات المناقشة اللجنة الاستشارية للمركز وفريق التقييم، وهذه القضية تتصل بمعايير اختيار المجالات الرئيسية للبحث وسائر الأنشطة لدى المركز وكان ثمة ادراك لمدى أهمية مراعاة الميزات المقارنة التي يحظى بها المركز ازاء أقسام اليونيسيف الأخرى، ولاسيما تلك المسافة التي تفصله عن العمليات وسائر المسؤوليات الادارية الجسمية. وذكر فريق التقييم أن الخبرات الأربع الرئيسية للمركز تمثل فيما يلي: (أ) العمل على "حدود" أنشطة اليونيسيف التي قد لا تكون الآن ذات أولوية عليا ولكنها قد تصبح كذلك بعد ٥ أو ١٠ سنوات؛ (ب) الاضطلاع بمبادرات تحتاج لحرية أكademie من قبيل المواضيع المثيرة للجدل والمتعلقة بحقوق الطفل؛ (ج) القيام بعمل يتضمن البحث والتفكير في جو يعد بمثابة اجازة بحثية بالنسبة للذين الخاضعين لمشاغل كبيرة لولا ذلك؛ (د) استخدام مدخلات تتصل ب المجالات اهتمام ذات أولوية عالية في الوقت الراهن، مثل الدراسات المرتبطة بعملية برامج العمل الوطنية. وقد خلص الفريق إلى نتيجة مفادها أن المعايير الثلاثة الأولى تشكل مجالات "ملائمة على نحو مثالي" بالنسبة للمركز، وليس من السهل أن يحصل بها على يد مكاتب اليونيسيف العادية. والبند الأخير يتسم بالأهمية، فهو يكفل عدم الاضطلاع بأعمال المركز، التي تتطلب مزيداً من الجدية والتفكير، "في بيئه تتجاهل تماماً تلك الاحتياجات الملحة التي تشغله الغالبية العظمى من موظفي اليونيسيف".

٤٠ - ومن منطلق تأمين عدم تحول المركز إلى العمل "وكأنه في برج عاجي"، أوصي بأن يعزز المركز أنشطة الامتداد لديه خلال المرحلة القادمة، وذلك من قبل اللجنة الاستشارية وفريق التقييم وكبار موظفي العلاقات الخارجية باليونيسيف. ومن ثم، فقد ورد في تقرير فريق التقييم: "في الوقت الذي يلاحظ فيه أن البحوث تشكل المهمة الرئيسية للمركز، فإن استمراريتها وموثقته باعتباره مركزاً للمعارف المتصلة بالأطفال على صعيد العالم بأسره تتطلبان مزيداً من الزخم فيما يتصل بخدمات الامتداد. وهذا من شأنه أن يتحقق، لا عن طريق نشر نتائج البحوث بلغات متعددة فحسب، رغم أن هذا لا يخلو من أهمية، بل أيضاً عن طريق تنظيم مناسبات تحظى بدعاية واسعة لجذب مشاركة شخصيات خارجية معروفة مع الاضطلاع بتفصيلية كبيرة من قبل وسائل الاعلام".

٤١ - وثمة تحد سياووجه المركز خلال السنوات القادمة، وهو الجمع على نحو خلاق بين هذين النوعين المختلفين من الأعمال، التي تتصل بالبحث أو تعزيز القدرات في مجال البحث، من ناحية، وخدمات الامتداد التي تحظى بدعاية واسعة والنشر، من ناحية أخرى، وذلك مع عدم الخروج عن الحدود المتفق عليها لعدد الموظفين العاديين والالتزام بالتقيد الذي فرض على المركز فيما يتصل باستخدام الموارد العامة من أجل عملياته الأساسية. والجوانب المالية لهذا التحدي قد جرت مناقشتها في موضع لاحق بهذا التقرير. وبمعنى القول، في هذا المقام، إن المركز، الذي سيظل معظم موظفيه الأقدم بحاثاً أو منظمي ومديري بحوث، سيكون بحاجة إلى إقامة علاقات تتسم بمزيد من التعاون مع سائر أقسام اليونيسيف، إلى جانب ذوي الخبرة الخارجية، من أجل القيام على نحو أكثر اكتمالاً بتطوير هذا الاهتمام المتزايد

بأنشطة الامتداد، بما في ذلك التعاون مع اللجان الوطنية لليونيسيف، وفي مجال أعمال اليونيسيف المتصلة بالتعليم لأغراض التنمية.

٤٢ - ومن الجدير بالذكر أيضاً، في إطار هذه التعلقيات المتصلة بالاتجاهات العامة، ان من المتوقع من المركز أن يواصل تكريس حصة هامة، لا حصة غالبة، من موارده البشرية والمالية من أجل (أ) قضايا السياسة المتصلة بالأطفال والأسر التي تعيش في ظل الفقر أو التي تعاني من حالات حرمان أخرى شديدة في البلدان الصناعية وفي الشرق والغرب؛ (ب) المشاكل عبر الوطنية التي تكتنف الأطفال والأسر، بما فيها التمييز والتعصب اللذان يواجهان فئات المهاجرين والأقليات، والتي تتجاوز الحدود التقليدية، سواء فيما بين البلدان أم فيما بين الشمال والجنوب. وعلى النحو الوارد وصفه في الفقرة القادمة، هناك مثال على هذا الاتجاه وهو التحديد المقترن لمجال عمل المركز بشأن رصد الانتقال إلى الاقتصادات ذات الأساس السوقي في وسط وشرق أوروبا، حتى يصبح هذا المجال جهداً موسعاً من أجل تعزيز تحليلات السياسات ورصد القدرات في البلدان النامية التي تبتعد في الوقت الراهن عن التخطيط المركزي والاقتصادات الموجهة.

#### باء - الاتجاهات والأنشطة المسقطة في المجالات البرنامجية الرئيسية

##### السياسات الاقتصادية وتبعة الموارد من أجل الأطفال

٤٣ - إن ثمة ثلاثة برامج بحثية رئيسية لدى المركز، وأكثرها نضجاً هو ذلك البرنامج المتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبعة الموارد لصالح الأطفال وسائر الفئات الضعيفة. والمعدل اللافت للنظر لنتائج هذا البرنامج من مطبوعات سوف يظل مستمراً في الفترة القادمة، بما في ذلك ما يحمل من نشر ثلاثة كتب في عام ١٩٩٤، وهي "السياسة الضريبية والضراء" و "من مرحلة التكيف إلى مرحلة التنمية في منطقة إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى" و "فتر الأطفال في البلدان الصناعية". وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن "تقرير الرصد الأقليمي" الثاني بشأن وسط وشرق أوروبا سوف يصدر بحلول منتصف العام، وأن قرابة ثمانى "دراسات عارضة" سوف تنشر في عام ١٩٩٤ مما يصل بمجموع ما صدر من هذه السلسلة السياسية الاقتصادية إلى ٤٥ عدداً. وسيشمل العمل أيضاً خلال عام ١٩٩٤ زيادة جهود الدعوة والتوزيع، وهذا يستند بصفة خاصة إلى اصدار تقارير رصد اقليمية عن وسط وشرق أوروبا، فضلاً عن ذلك الكتاب المتعلق بالتكيف والتنمية في إفريقيا. وسوف يكون هناك تشجيع للبرنامج المتزايد التفاعل والخاص بتبادل المعلومات والمنشورات مع سائر المؤسسات البحثية والمكتبات، مما يتضمن وضع الموارد البليغة ل لهذا البرنامج على قريصات محوسبة. ومن المتوقع، في عام ١٩٩٤ وفيما بعد، أن يتزايد تقاسم المعلومات مع موظفي اليونيسيف واللجان الوطنية لليونيسيف والحكومات المانحة والمستفيدة والمنظمات غير الحكومية. وابتداء من عام ١٩٩٤، سوف يكون من الممكن، علاوة على ذلك، الشروع في الانضباط بتوسيع نطاق الأعمال المتصلة بعملية الرصد في وسط وشرق أوروبا حتى تغطي الاقتصادات النامية التي كانت تخطط فيما مضى بأسلوب مركزي بقارنة آسيا. والنمو الاقتصادي البالغ السرعة، الذي صحب مرحلة الانتقال إلى "الاشتراكية السوقية" في الصين، يشير إلى أن هذا البلد سيشكل حالة بالغة الأهمية تعد جديرة بالadراج في المرحلة المقبلة. وهذا النشاط، إلى جانب أنشطة أخرى، قد تحفز فريق السياسات الاقتصادية بالمركز على الانضباط بمزيد من التدريب وأعمال المساعدة التقنية.

٤٤ - وفي الجزء الأخير من عام ١٩٩٤ وخلال بقية المرحلة القادمة، قد ينتقل البرنامج إلى التركيز بشكل أساسى على موضوع تخفيف حدة الفقر. ورغم ما يبذله البنك الدولي من اهتمام جديد ومحمّد بهذا الموضوع، فإن ما يسمى

"توافق الآراء الجديد" بشأن السياسات الاقتصادية المستدامة (ادارة الاقتصادات الكلية على نحو حذر، والاقتصادات المفتوحة، وتقليل دور الدولة، و توفير الخدمات الصحية والتعليمية وسائر الخدمات الاجتماعية، وما الى ذلك) قد يدفع بالعالم الى حالة تماثل تلك الحالة التي كانت سائدة في الستينيات، حيث كان للنمو المتسم بالسرعة وبمعقولية التضخم في بلدان كثيرة أثر ضئيل جدا في مجال تخفيف حدة الفقر. وفي حالة تزايد هذا الاحتمال، مع امكانية اقتراحه بمشاكل مطردة في كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية على صعيد توليد العمالة، يلاحظ أنه ستتزايـد أيضا صعوبة تحقيق أو مواصلة أهداف خطط العمل الوطنية وسائل الأهداف الاجتماعية المماثلة، بما فيها تقليل الفقر. وأول ورقة تتناول هذه القضايا، وهي من انتاج منسق البرنامج، تعالج السياسات الاقتصادية الكلية والتنمية الطويلة الأجل في أمريكا اللاتينية. وقد شارك البرنامج أيضا في مشاورات اقليمية ذات صلة بسانتياغو، شيلى، تحت رعاية المكتب الاقليمي للأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤٤ - وثمة اقتراح آخر يتصل على نحو وثيق بموضوع تخفيف حدة الفقر، وهو الاقتراح الذي يطالب بتركيز جزء من هذا الجهد على وضع السياسات والبرامج الازمة لتعزيز عناصر خطط العمل الوطنية التي تسعى الى معالجة قضايا الفقر على الصعيدين المتوسط والأطول أجلا. وهناك نهج برامجية سوف تتعرض للاستعراض، وهذه تتضمن "صناديق الطوارئ الاجتماعية"، وإعانت الدخول المستهدفة، والبرامج الائتمانية لصغار حائزى الأراضي والمنتجين بالقطاع غير الرسمي، ومشاريع الأعمال العامة، وأحكام الضمان الاجتماعي الضئيل التكلفة. وهذا البحث سوف يتضمن أيضا مراجعة ومقارنة الآثار المحتملة والتكاليف والكافأة ومدى الملاءمة، كما أنه سيقترح مجموعات مستدامة من التدابير التي يمكن دمجها في سائر النهج المعمول به في مختلف البلدان التي تشارك فيها اليونيسيف بنشاط في الاضطلاع بعمل سياسي من هذا القبيل.

#### حقوق الطفل

٤٥ - ما فتئت حقوق الطفل تمثل مجالاً برامجياً رئيسياً لدى المركز منذ إنشائه. ومنذ بدء سريان اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٨٩ والتصديق عليها بشكل بالغ السرعة والاتساع، يلاحظ أن أعمال المركز في هذا الميدان قد اكتسبت إلحاحية متزايدة. وفي ضوء كبر حجم وتعقد التحديات التي تواجه تنفيذ هذه الاتفاقية على نحو فعال، قام المركز، على النحو الوارد في الفقرتين ١٣ و ١٤ أعلاه، بتهيئة علاقات عمل بالغة الوثيقة مع سائر أقسام اليونيسيف، بما فيها شعبة الشؤون العامة وقسم حقوق الطفل والسياسة العامة، وذلك من أجل تحقيق مساهمات محددة على صعيد العمل الى جانب المساعدة في تعزيز قدرة اليونيسيف فيما يتصل بأعمالها المتزايدة في ميدان حقوق الطفل، ومن المتوقع، خلال المرحلة القادمة، تعزيز التعاون مع مكاتب اليونيسيف الأخرى، بما فيها مكتب التخطيط والتنسيق وشعبة البرامج وقسم التدريب ومكتب جنيف ومكاتب اقليمية عديدة.

٤٦ - وثمة نشاط أساسي سوف يضطلع به خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦، وهو يتمثل في مشروع مشترك مع منظمة العمل الدولية بشأن "الطفل العامل والتعليم الأساسي"، وهذه المبادرة ترمي الى القيام تدريجياً بالقضاء على أشكال عمالة الأطفال التي تتسم بمزيد من الاستغلال والخطر الى جانب توسيع نطاق الفرص التعليمية الهامة أمام الأطفال المعرضين للمخاطر ولاسيما بفئة الأعمار التي تقل عن ١٤ عاماً. ومن المعترض به على نحو واضح في هذا النهج أن بعض الأطفال، ومنهم أطفال بالفئة العمرية ١٢ - ١٤ عاماً وهي فئة معرضة للانحراف، سيكونون بحاجة الى العمل، إما للاستمرار في عملهم أو لتوفير دعم مالي لأسرهم (التي ترأسها المرأة في أعداد متزايدة من الحالات). وهناك قضية سياسية أساسية، في هذا الصدد، وهي كيفية جعل الفرص التعليمية المتاحة لهؤلاء الأطفال العاملين أكثر اتساقاً

مع حقائق حياتهم اليومية، وكذلك أكثر أهمية وتبشيرا بالخير فيما يتصل بتعزيز خياراتهم في المستقبل، وهذه المبادرة قد بدأت بدعم تكميلي من المؤسسة السويدية للتنمية الدولية في مجال الأنشطة التي تركز على أمريكا اللاتينية، بما فيها القائمة في إكوادور وبوليفيا وببرو وغواتيمالا وكولومبيا وهندوراس، فضلا عن الصلات مع العمل المستمر بدعم من اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية في بلدان أخرى، مثل البرازيل، والعديد من هذه الدراسات يسعى إلى تحسين تنفيذ آثار العمل على الأطفال وأسرهم، بما في ذلك تلك القضية الهامة المتعلقة بمدى أشكال الأسر المنخفضة الدخل على ما يأتي به الأطفال من ايراد.

٤٨ - وقد ذكرت لجنة حقوق الطفل أنها تنوى توجيه اهتمام كبير نحو أحكام المادة ٢ من الاتفاقية، التي تطالب الدول الأطراف باتخاذ إجراءات ايجابية لحماية الأطفال من كافة أشكال التمييز، بما فيها التمييز بسبب العنصر أو الجنس أو الإثنية أو بلد المنشأ. وفي عالم يتألف من دول تضم قوميات عديدة وكثيراً ما توجد داخل حدودها فئات محرومة من فئات الأقليات أو السكان الأصليين، وفي عالم منكوب بتزايد التعصب ضد الأقليات وخاصة المهاجرين، يلاحظ أن التحديات التي تواجه الأمم المتحدة وسائر المنظمات المعنية بحقوق الإنسان لدى الأقليات تتسم بالكثير. وفي إطار العمل على نحو وثيق مع سائر الأفرقة، بما فيها اللجان الوطنية لليونيسيف والمنظمات الرئيسية غير الحكومية، واستناداً إلى المشروع المتعلق بأطفال الغجر الذي سبق ذكره في الفقرة ١٥ أعلاه، يقترح المركز الأضطلاع بمجموعة موسعة من الأنشطة المتصلة بأطفال وأسر الأقليات، والأنشطة الرئيسية في هذا الصدد ستتمثل في دراسات افرادية لتحسين تفهم أسباب وعواقب التمييز والتغصّب، وتحليلات مقارنة للتشریفات وآليات التنفيذ أو الإعمال؛ وتقييمات لبعض البرامج الأكثر أهمية وفعالية على صعيد احتياجات أطفال فئات الأقليات أو فئات السكان الأصليين. والناتج المتوقع، في هذا المضمار، قد يتضمن مؤشرات اجتماعية لتقييم مدى تقدم هؤلاء الأطفال، وأدلة وكتيبات ميدانية للممارسين، مع احتمال القيام بالاشتراك مع أفرقة أخرى بانتاج شرائط عديدة من شرائط الفيديو التي تعالج القضايا الحساسة، والأعمال الأولية سوف تتركز على أطفال وأسر الأقليات الإثنية في أوروبا ومجموعات السكان الأصليين في المكسيك وأمريكا الوسطى.

٤٩ - وكان ثمة استكشاف سابق لعمل يمكن الأضطلاع به في المركز في المستقبل، وهو يتعلق بصفة خاصة بأحكام المادتين ٣٨ و ٣٩ من الاتفاقية بشأن الحماية وإعادة التأهيل وإعادة الاندماج الاجتماعي بالنسبة للطفل الذي يقع ضحية العنف أو أشكال العنف الأخرى. وإمكانية اضطلاع المركز بدورها في هذا المجال المعقد مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بزيادة مدى دخول اليونيسيف وشركائها بالأمم المتحدة في تلك الاجراءات الصعبة، التي كثيرة ما كانت موضعاً للجدل، والتي تتعلق بتوفير إغاثة انسانية أثناء النزاعات العنيفة وبعدها، في بلدان من قبيل السودان والصومال وهaiti ويوغوسلافيا سابقاً. وهذه حالات بالغة التعقد، فالهيكل الحكومي، التي يفترض فيها تقديم الحماية والخدمات الاجتماعية التي توجد حاجة ماسة إليها، تعاني من ضعف شديد وقد لا تكون موجودة أساساً، وقدرات الأمم المتحدة تقاضي من إجهاد شديد. والتضحية السلبية لليونيسيف، بما فيها المركز، هي العمل بحذر في كثير من هذه المجالات. وهناك، مع هذا، حجة أخلاقية ملزمة وحجج أخرى تطالب بأن تضطلع اليونيسيف بكل ما في وسعها لدعم قدراتها وقدرات المؤسسات المتعاونة معها، وذلك في إطار جهد معزز يرمي إلى معالجة المشاكل الحرجة، لدى الأطفال والنساء، ومن تأثروا بهذه الأحداث العنيفة. ومساهمة المركز الرئيسية، في إطار اهتمامه بحقوق الطفل، ستتمثل في دعم البحث وتحليل السياسات ووضع استراتيجيات برامجية، مما قد يقتربن بدعم التدريب، وخاصة فيما يتصل بإعادة التأهيل على الصعيد النفسي - الاجتماعي واتاحة الفرص التعليمية، وذلك بالنسبة للأطفال المتأثرين بالحرب أو العنف أو

عمليات النزوح. وقد شرع بالاشتراك مع المكتب الاقليمي لشرق وجنوب افريقيا في مجموعة استكشافية من الأنشطة التي تتعلق بصفة خاصة بحالة الأطفال والنساء في منطقة القرن الافريقي.

#### اللامركزية والمشاركة والتغطية المحلية

٥٠ - من جراء الحالة السياسية السائدة في أعقاب الحرب الباردة الى جانب الضغوط المالية التي تواجه الحكومات المركزية، يلاحظ أن ثمة جهود رئيسية في هذه الأيام بجميع أنحاء العالم. شماله وجنوبه، من أجل إزالة المركزية (أو الخصخصة في كثير من الأحيان) فيما يتعلق ببعض الأدوار الرئيسية للدول القومية الحديثة التي تشكلت على هذا النحو في القرن التاسع عشرة. وفي بعض الأحيان، وإن كان ذلك نادرا، يجري أيضا اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز القدرات المالية والسياسية والادارية للحكومات المحلية حتى تتمكن من مجابهة ما تمحضت عنه هذه اللامركزية الكبيرة. وفي عدد متزايد من البلدان النامية، يلاحظ أن هذا الاتجاه يحيى في وقت يتسم بزيادة لا مثيل لها في الطلب الشعبي، وفي طلب النساء أيضا، على مزيد من المشاركة في صنع القرار على صعيد المجتمع للتأثير على معيشة غالبية المواطنين ذات الدخل المنخفض، مما يرتبط على نحو أكيد بالارتفاع الكبير في معدلات الالامام بالقراءة والكتابة والحصول على التعليم الأساسي والتمكن من الوصول الى وسائل الإعلام. وليس من المدهش أن تكون هناك ضغوط شعبية حادة، على صعيد المناطق والبلديات والمقاطعات، وهذه الضغوط أكثر استجابة بكثير لحقوق ومتطلبات المواطنين العاديين مما كان عليه الوضع في الماضي. وهذه الاتجاهات، التي مازالت لا تلقى تفهمها مناسبا في الكثير من الحالات، سيكون لها أثر عميق على كيفية معالجة الفقر، وما له من تأثير على الأطفال والنساء، خلال السنوات القادمة. والتحديات ستكون ضخمة بصفة خاصة في المدن الكبيرة والمتتسعة النمو بالعالم النامي. فالعتقدات الاجتماعية والأحجام المطلقة ومعدلات النمو الهائلة بهذه المدن تتجاوز مثيلاتها بدول كثيرة.

٥١ - وأعمال المركز في إطار برنامجه المتعلق بالطفل الحضري خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٠ تتضمن العديد من الحالات الهامة المتصلة بوجود أمثلة واحدة، وإن كانت صغيرة الحجم في الكثير من الأحيان، فيما يتعلق بالحلول المحلية لبعض مشاكل الأطفال والأسر التي تعيش في ظل فقر حضري، ولاسيما أطفال الشوارع والأطفال العاملين، وهذه الحالات، فضلا عن نهج أخرى، يمكن تعزيزها الى حد كبير لو أنها حظيت بدعم أوسع نطاقا من السلطات وجهات صنع القرار على الصعيد المحلي، وهذا يتحقق عادة من خلال عمل منسق مستمر يرمي الى التعبئة الاجتماعية والى تنويع المجتمع المحلي، وآثار ذلك بالنسبة للمركز تتضمن ضرورة اتخاذ نهج يكون أوسع نطاقا ويتسم بمزيد من الاستجابة السياسية عند اضطلاعه بالعمل في هذا المجال، مما يتافق مع العنوان الجديد للبرنامج "اللامركزية والمشاركة والحكم المحلي".

٥٢ - ومن منطلق الاستجابة للأولويات الشاملة لدى اليونيسيف، يلاحظ أن البرنامج سيركز إبان فترة طويلة من عام ١٩٩٤ على مجموعة من الدراسات المتصلة بإزالة الطابع المركزي عن خطط العمل الوطنية. وفي عدد متزايد من البلدان النامية، كان ثمة اعتراف بأن إزالة الطابع المركزي عن عملية خطط العمل الوطنية هذه والقيام، على الصعيد دون الوطني وعلى صعيد البلديات أيضا، بإعداد برامج عمل للأطفال (تتضمن استراتيجيات موحدة وأهدافا محددة والالتزامات بتبعة موارد مالية وبشرية) يمثلان دون شك أسلوبا رئيسيا من أساليب نجاح واستمرار تنفيذ خطط العمل الوطنية، الى جانب كونهما خطوة أساسية في الكثير من الحالات فيما يتعلق بتناول تلك القضايا الأوسع نطاقا على صعيد تخفيف حدة الفقر. وهذه المرحلة الأولى من البرنامج الجديد ستتضمن ست حالات من حالات اللامركزية وعملية خطط العمل الوطنية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية - واكوادور هي الحالة الأولى.

٥٣ - وفي مرحلة ثانية، سيتولى المركز على نحو أكثر تعمقاً تحليل قضايا سياسية عديدة تتصل بتوفير الخدمات الاجتماعية على الصعيد المحلي. والأمثلة الناجحة، التي تستمد بصفة خاصة من المبادرات المحلية الابتكارية المتعلقة بصحة وتعليم الأطفال الشديدي التعرض للخطر لدى الأسر الفقيرة، ستكون موضع تحليل ونشر بوسائل عديدة تتضمن تنظيم حلقة دراسية سياسية رفيعة المستوى لمن يعنيهم الأمر من الفنيين والقادة السياسيين المحليين وكبار ممثلي وسائل الإعلام.

٥٤ - والمرحلة الثالثة، التي تتوقف على مستوى الموارد، تتعلق بقضايا استمرارية البرامج المحلية. والهدف المحدد في هذا الصدد يتمثل في المساعدة على استخدام أدوات برنامجية أفضل للأعمال التي تدعمها اليونيسيف على الصعيد المحلي. وهذا العمل سوف يشمل، مرة أخرى، الاضطلاع بتحليل يغلب عليه الطابع السياسي بشكل لم يكن مألوفاً لدى اليونيسيف، مما يتضمن استعمال السلطة السياسية وإساءة استعمالها، وممارسة الرقابة على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وإدارة الموارد المحلية، وطرق بلوغ مستوى معزز من المشاركة والتقويض على مستوى المجتمع المحلي. أما مدى التيسير واحتمال الاستمرارية فسوف يتعرضان للتحليل من وجهة النظر السياسية والاقتصادية.

#### البرامج الأخرى

٥٥ - على الرغم من إدراج غالبية الأنشطة البحثية لدى المركز في المجالات البرنامجية الرئيسية الثلاثة التي ورد وصفها أعلاه، فإن ثمة بعضاً من المرونة من أجل استكشاف مجالات جديدة يمكن ارتيادها في المستقبل. وهذا يتضمن أعمال الزملاء الأقدمين بالمركز، الذين تتصل مساعيهم عامة بجدول الأعمال الرئيسي للمؤتمر، ولكنهم يتناولون أيضاً هذه الشواغل، ويتركون الباب مفتوحاً للإتيان بأفكار جديدة. فالمدير الإقليمي السابق لجنوب آسيا باليونيسيف، على سبيل المثال، قد شرع بوصفه زميلاً أقدم بالمركز في مهمة تتضمن، من بين ما تتضمن، استعراضاً رئيسياً عنوانه "المساهمات في التنمية نظرياً وعملياً: تجربة اليونيسيف". وفي اجتماع اللجنة الاستشارية للمركز، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، كان ثمة قلق متزايد بشأن ضرورة توجيه بعض من اهتمام اليونيسيف في السنوات القادمة نحو مسألة اصطفاغ القيم وأساليب الحياة بطابع عالمي غربي بشكل سريع، بما في ذلك العواقب البيئية المترتبة على الاتباع المطرد لعدد متزايد من البلدان لأنماط الاستهلاكية غير المطمئنة التي تسود البلدان الصناعية اليوم، وخاصة من قبل الشباب وصفار الناضجين على صعيد العالم بأسره.

٥٦ - والمركز مازال أيضاً يتولى عدداً من الاضطلاعات التعاونية بمشاركة المؤسسة الخصيفة له في فلورنسا، أي معهد ديلي اينوتشنينتي. وبالإضافة إلى الأنشطة المشتركة المتصلة بموضوع الأطفال الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة، بما فيهم أطفال الفجر، والأعمال السابقة المتعلقة بأطفال الحضر، يلاحظ أن سلسلة الدراسات المنظورة التاريخية بشأن بقاء الطفل ونمائه، وهي سلسلة تتمتع بشعبية متزايدة، سوف يوسع نطاقها في المرحلة القادمة. والمنشوران اللذان صدران من هذه السلسلة حتى الآن هما "المناظير التاريخية المتصلة بالرضاعة الطبيعية" و"هبوط معدل وفيات الرضع في أوروبا، ١٨٠٠-١٩٥٠": أربع دراسات افرادية وطنية. ومن المأمول فيه أن يضطلع بدراسات تاريخية أخرى بشأن سائر المواضيع التي تحظى بالأهمية لدى اليونيسيف والمعهد، بما في ذلك التعليم الأساسي وحقوق الأطفال. وقد تدرج أيضاً مواضيع أخرى من قبيل التدخلات الصحية المتعلقة بالأم والطفل، والتغذية وتنظيم الأسرة، وذلك في إطار تعاون وثيق مع سائر أقسام اليونيسيف وشركائها الخارجيين.

٥٧ - لا يتوقع لبرنامج المنشورات النشط لدى المركز الذي ورد وصفه في الفقرتين ٢٢ و ٢٣ أعلاه، أن يتعرض لأية تغييرات أساسية على صعيد السياسة العامة في السنوات القليلة القادمة. والسلسل الرئيسية التي اضطلع بها خلال السنوات الثلاث القادمة ستبقى كما هي بشكل أساسي. وهي مرنة إلى حد يكفي لاستيعاب مختلف الاحتياجات، كلما ظهرت، بما في ذلك الطبعات "الشعبية" من نتائج البحث. وفي إطار التطلع على نحو جزئي إلى المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة في عام ١٩٩٥، قد تنتج، على سبيل المثال، طبعة "أسئلة وردود" من "دراسة اينوتشينتي العارضة" التي سبق ظهورها في عام ١٩٩٢ بشأن حقوق المرأة والطفل. وكذلك سيستمر إنتاج موجزات قصيرة للكتب، في طبعات متعددة اللغات بشكل عام. والمركز يقوم أيضاً باستكشاف وسائل المشاركة في إنتاج شريط فيديو عن القضايا الموضوعية المتعلقة بمشروعه الخاص بأطفال الأقليات، وذلك مع شركاء آخرين لليونيسيف. والمركز سيواصل بيع منشوراته، عن طريق قائمة مطبوعاته على نحو أساسي، مع القيام في نفس الوقت بتعزيز أساليب توزيعها ونشرها، واللجان الوطنية لليونيسيف والمنظمات غير الحكومية ستظل دون شك حلقات رئيسيات في هذا الصدد. والحلقات الدراسية المتعلقة بالسياسة العامة، التي تستهدف تلك الصحف التي تتسم أكثر من غيرها بطبع تحليلي، ستظل واحدة من الأركان الأساسية لأعمال المركز مع الصحافة.

٥٨ - والمكتبة "الأساسية" الصغيرة للمركز قد تمت إلى حد يجعلها محتفظة بحجمها دون أي زيادة خلال السنوات القليلة القادمة، باستثناء مجموعتها من الدوريات، التي تتطلب التعزيز. وسوف تظل مكتبة مرجعية تتناول مجموعات برنامجية "متخصصة". وثمة حاجة، مع هذا، إلى زيادة مساحتها المادية. وعند الاقتضاء، سوف تتم فهرسة المواد البيبليوغرافية التي جمعت من أجل المشاريع البحثية، مع إدراجها في قاعدة البيانات الإلكترونية لدى المركز. والقدرات البحثية المباشرة للمكتبة لا يوجد لها مثيل تقريباً داخل اليونيسيف، وهي تجذب بشكل مطرد انتباه سائر المكاتب والمؤسسات. وفي ضوء محدودية عدد موظفيها، لا يمكن أن تتوقع من المكتبة، مع هذا، أن تضطلع بمهمة أكثر "عمومية" مما تضطلع به الآن. وهي ستقوم، رغم ذلك، باستكشاف وسائل تبادل قاعدة بياناتها (الموجودة على قريصات) مع سائر المكتبات.

٥٩ - وسيواصل المركز القيام بدور نشط في مجال دعم استحداث شبكة للمعلومات المتعلقة بحقوق الطفل، مما سبق الاعتراف به كواحد من المتطلبات الهامة، وذلك من جانب لجنة حقوق الطفل بالإضافة إلى أعضاء رئيسيين بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وفي إطار العمل مع الشركاء الدوليين والإقليميين، سيساهم المركز في هذه الشبكة من خلال (أ) إنتاج موسوعة دولية لحقوق الطفل (والقيام، كجزء من هذا العمل، بوضع مسرد للمصطلحات الخاصة بحقوق الطفل ونشره على نطاق واسع); (ب) إقامة قاعدة بيانات تنظيمية للمؤسسات الأكاديمية المعنية بحقوق الطفل؛ (ج) تدريب الشركاء الإقليميين في مجال إدارة المعلومات. وليس ثمة تأكيد من أن المركز لديه القدرات والموارد الالزمة لإنشاء مركز للوثائق ليكون مصدراً من المصادر الرئيسية في مجال حقوق الطفل، سواء من حيث قاعدة بيانات أم من حيث نوادجه الإعلامية. وهذا يتضمن قيام المركز بصفة أساسية باستحداث قاعدة المعلومات في مجالات مختارة من مجالات حقوق الطفل تتجاوز مجرد الوفاء بالاحتياجات المباشرة لبرنامجه البحثي، حتى يصبح مورداً لمجموعة أوسع نطاقاً من المستعملين؛ بما في ذلك لجنة حقوق الطفل. وهذه المجالات قد تتضمن معلومات نوعية بشأن آليات الرصد المتعلقة بحماية حقوق الأطفال؛ ومواد تتصل بالمبادئ العامة للاتفاقية (جوانب من المواد ٢ و ٤ و ١٢، على سبيل المثال)؛ ومواد أخرى تتعلق بمجالات موضوعية من قبيل القضايا المتعلقة بأطفال الأقليات وعملية الأطفال والتعليم الأساسي والآثار النفسية - الاجتماعية للحرب على الأطفال. والمنشورات قد تتضمن "كتيباً" سنوياً عن موضوع حقوق الطفل أو "نشرات رصد" دورية خاصة عن هذا الموضوع. وكما هو الحال في مجالات

كثيرة من أعمال المركز المحتملة، يلاحظ أن نطاق خدمات الامتداد هذه سيتوقف على مدى الموارد الإضافية التي قد تتحقق.

#### دال - التدريب وبناء القدرات

٦٠ - إن خبرة المركز على صعيد التدريب وبناء القدرات تتأتى من ثلاثة مصادر رئيسية: (أ) تعاون المركز مع الباحثين العاملين بالجامعات والدراسات الأخرى، ولا سيما في البلدان النامية، وأيضا في وسط وشرق أوروبا مع هذا، وهؤلاء قد استفادوا من الدعم والاتصال الخارجي اللذين يوفرهما العمل مع المركز (وذلك مجال اهتمام جرى التشدد عليه خلال السنوات الثلاث الأولى لدى البرنامج ذي الوجهة الأفريقية المعنى ببناء القدرات الوطنية في مجال بناء الطفل ونماهه): (ب) حلقات اينوتشينتي الدراسية العالمية وسائر الحلقات التدريبية التي لها أهداف محددة بشأن التدريب وتبادل الفنين؛ (ج) مشاركة موظفي المركز في المناسبات والدورات التدريبية التي تنظمها جهات أخرى، داخل وخارج اليونيسيف. ومراجعة تقرير فريق التقييم، الذي سبق ذكره، والمناقشات الأُوسع نطاقاً باليونيسيف تشير إلى أن من المستصوب، في المرحلة القادمة، أن يزداد التركيز إلى حد ما فيما يتعلق بالتدريب وتبادل الفنين وسائر جهود بناء القدرات.

٦١ - وبغية الاستفادة من القوة الأساسية للمركز، باعتباره مركزاً بحثياً، سوف يتوجه التركيز في المستقبل بشكل أساسي على التدريبات ومبادرات الفنين استناداً إلى نتائج الدراسات التي تضطلع بها اليونيسيف أو تطلب بإجرائها، بما في ذلك أعمال المركز نفسها، بدلاً من الاستناد إلى القيام، على نحو يغلب عليه الطابع التقليدي، بتوجيهه أو إعداد موظفي اليونيسيف من أجل مهام بعينها. وفي الحالات التي تعلن فيها اليونيسيف بالتحديد أن ثمة حاجة إلى زيادة الاحترافية لدى موظفيها، في مجال مكمل للبحث وسائر الخبرة الفنية بالمركز، قد يكون من المحتمل، وخاصة إذا لم تتوفر موارد إضافية، أن يضطلع بمجموعة من أنشطة التدريب واستكمال خبرات الموظفين الفنيين، وذلك بالمركز، باسلوب برامج تدريب الموظفين الصغيرة. والبرنامج المقترن بشأن العمل مع الأطفال من ضحايا الصراعسلح والعenuf والنزوح قد يكون من المجالات التي يمكن فيها اتباع هذا النهج الذي يجمع بين البحث وتدريب الموظفين.

#### هاء - الموظفون والتمويل

٦٢ - تتضمن الفقرات ٢٧ إلى ٢٩ أعلاه موجزاً للنقطة الحالي للموظفين بالمركز. وخلال بداية مرحلة الثلاث سنوات الجديدة، لن تكون هناك ضرورة لمقاييس حكومة إيطاليا بشأن زيادة عدد الموظفين المعينين على أساس دولي، والمأدون بهم، وهذا العدد محدد في الوقت الراهن بسبعة موظفين بموجب اتفاق رسمي. ومن أسباب ذلك، أن هذا العدد التقديري لا يشمل ما يوجد بالمركز من عدد ضئيل من الزملاء الأقدمين وسائر الباحثين الزائرين العاملين بمقتضى اتفاقيات خدمات خاصة أو المنتدبين من مؤسسات أخرى والموظفين الفنيين المبتدئين. وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن ثمة وظيفة واحدة من الوظائف الدولية السبع، التي كانت مخصصة في البداية لمساعدة تنفيذي في مكتب المدير، قد حولت إلى وظيفة من الوظائف التي تشغّل محلياً، مما يترك وظيفة واحدة فقط من هذه الوظائف السبع مخصصة لتناول الأعمال الإدارية في المركز. ومع توسيع مسؤوليات المركز، على النحو المذكور في هذه الاتفاقية، يقترح مقاييس حكومة إيطاليا بشأن قصبة زيادة عدد الموظفين الدوليين من سبعة إلى تسعة بحلول عام ١٩٩٥ أو ١٩٩٦. وهذه الزيادة ستتمكن المركز من فعل وتعزيز الاختصاصات، التي توجد مجتمعة حالياً في وظيفة واحدة، وذلك فيما يتصل

بالمنشورات والمعلومات، من ناحية أولى، وفيما يتصل بالوثائق واستحداث قاعدة بيانات (تتضمن البيانات الخاصة بحقوق الطفل) وخدمات المكتبة، من ناحية ثانية.

٦٢ - وكما ورد في التوصية السابقة (E/ICEF/1991/P.L.29)، كما سيظل سائدا في المرحلة ١٩٩٤-١٩٩٦، الفقرة ٢٢، يلاحظ أن العدد الشامل للموظفين في فلورنسا، بما فيه الزملاء والموظفيين الفنيين المبتدئين والباحثين العاملين بموجب اتفاقات خدمات خاصة، لا ينطوي منه أن يزيد عن ٢٠. والاستخدام المتزايد للترتيبات التعاونية المبرمة مع سائر أقسام اليونيسيف والمؤسسات الأخرى قد مكن المركز، في الواقع، من الاحتفاظ بعدد ثابت، وعدد هابط منذ فترة قصيرة، من الموظفين الدائمين والموظفيين الآخرين المقيمين في فلورنسا. وليس ثمة اتجاه نحو تشجيع زيادة العدد الإجمالي للموظفين والباحثين بالمركز زيادة كبيرة. وبخلاف ذلك، سوف يستفاد على نحو كامل ومطرد من الفرص التي تستحسن للمطالبة بإجراء دراسات على يد باحثين من العاملين في موقع أخرى، مع الاضطلاع بمشاركات مع باحثين آخرين فيما يتصل بأنشطة من قبيل التدريب والتحرير والترجمة وأعمال الامتداد، مما لا يتطلب دائمًا توفر موظفين مقيمين في فلورنسا.

٦٤ - والتزام الحكومة الإيطالية على مدى ثلاثة سنوات، البالغ ١٠,٥ مليون ليرة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٦، يساوي المبلغ المعتمد من أجل مرحلتي الثلاث سنوات السابقتين. بيد أن الهبوط في سعر صرف الليرة/الدولار قد قلل من القيمة الدولارية لهذه المساهمة، من ٩,٤ مليون دولار عند تقديم التوصية الأولى إلى ما يناهز ٦,٣ مليون دولار بسعر الصرف السادس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وبعض تكاليف المركز، من قبيل مدفوعات تسوية العمل التي تقدم للموظفين، قد خفضت أيضاً بسبب هذا الفارق في سعر الصرف. ومع هذا، فإن الآثار المشتركة لكل من تخفيض قيمة العملة والتضخم المحلي، قد جعلت القيمة الفعلية للمساهمة الإيطالية تهبط كثيراً منذ بداية أنشطة المركز في أواخر عام ١٩٨٨. ومن ثم، فقد شرع في مناقشات مع الحكومة الإيطالية بشأن تعديل القيمة الليرية لمساهمتها. وحيث أن أي تعديل من هذا القبيل يتطلب اتخاذ إجراء من جانب البرلمان الإيطالي، فإن الحكومة قد أبدت استعدادها للنظر في توفير دعم مشاريعي إضافي بالنسبة لأنشطة المركز، وذلك إبان الاضطلاع بالعملية البرلمانية الأطول أجلاً.

٦٥ - وثمة استمرار في متابعة الهدف المتمثل في توسيع وتنويع قاعدة المركز المالية، وإن كان من المسلم به أن هذا الجهد لن يأتي بنتائج سهلة في هذه الأوقات التي تتسم بوجود ضغوط شديدة على ميزانيات التعاون الإنمائي لدى عدد من المانحين، الذين قد يتوقع منهم عادة أن يهتموا بشكل كبير بأعمال من قبيل الأعمال التي يضطلع بها المركز. والمساهمة الأولى المقدمة من مانح رسمي آخر قد أتت بها حكومة فنلندا، وغالبية هذه المساهمة كانت من أجل دعم خبير زائر أثناء الفترة ١٩٩٠-١٩٩١، فيما يتصل ببرنامج بناء القدرات الوطنية، وكان هذا بالمركز في ذلك الوقت. ومنذ هذا الحين، جاء دعم يبلغ ٣٠٠ ٤٢١ دولار من حكومة السويد من أجل الأعمال القائمة في مجال حقوق الطفل، بما فيها ذلك التعاون الوارد ذكره في الفقرة ٤٧ أعلاه بشأن الطفل العامل والتعليم الأساسي في أمريكا اللاتينية. وحكومة كندا تنظر، علاوة على ذلك، في توفير مساهمة من أجل استحداث شبكات للمعلومات في مجال حقوق الطفل على الصعيد الدولي في المركز.

٦٦ - ووفقاً لمقرر المجلس التنفيذي (E/ICEF/1987/11) ٢٢/١٩٨٧، سيواصل المركز أثناء الفترة ١٩٩٦-١٩٩٤ الاسترشاد بالنص الذي يطالب بـ "عدم تكبد أية نفقات من الموارد العامة لصيانة المركز والموظفيين الأساسيين...". وبغية ضمان

الوضوح في تفسير هذا النص، يجري التماس موافقة محددة من المجلس التنفيذي لتفطية الحالات التي تظهر فيما يتعلق باستخدام الموارد العامة، لا من أجل "الصيانة والموظفيين الأساسيين" بالمركز، بل من أجل مشاركة المركز في أنشطة محددة تحظى بموافقة المجلس مع الاستناد إلى مطالبات بمساهمات خاصة من المركز مقدمة من أقسام أخرى باليونيسيف. والأمثلة في هذا الصدد تتضمن الأعمال التقنية والتحليلية في فلورنسا بشأن رصد السياسات والمؤشرات الاجتماعية في وسط وشرق أوروبا، التي تمول جزئياً من الدعم الانتقالي الخاص المعتمد من قبل المجلس من أجل هذه المنطقة، ومن التمويل المقدم من قسم التدريب من أجل حلقات ايوتشينتي الدراسية العالمية المتعلقة بموظفي اليونيسيف وشركائهم، التي تعقد عادة في فلورنسا وإن كانت تعقد أحياناً في موقع آخر. والمبدأ المعهود به يتمثل في أن الأنشطة التي يضطلع بها المركز لتحقيق أهداف معتمدة من قبل المجلس بناءً على طلب محدد من مكاتب اليونيسيف الأخرى يمكن تمويلها، على نحو ملائم، من الموارد العامة المخصصة لهذه المكاتب الأخرى. بيد أن هذه الأموال لا تستخدم أطلاقاً فيما يتصل بالموظفيين الأساسيين بالمركز (أي بذوي التعيينات العادية لدى اليونيسيف) أو فيما يتصل بالنفقات التشغيلية العامة لدى المركز.

وأ - توصية

٦٧ - يوصي المدير التنفيذي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التوصية التالية:

إن المجلس التنفيذي،

وقد استعرض التقرير المتعلق بـ "المركز الدولي لنماء الطفل: تقرير مرحلٍ وأنشطة مقترحة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٦" ،

١ - يأذن بمدید مقداره ثلاثة سنوات للمركز، فيما يتعلق بالفترة ١٩٩٦-١٩٩٤، وذلك باعتماد اجمالي يبلغ ٩,٦ مليون دولار من التمويل التكميلي، الذي تعهدت حكومة ايطاليا بتقدیم ١٠,٥ مليون ليرة منه (٦,٣ مليون دولار تقريباً)، فيما يخص أنشطة المركز الرئيسية، مع التماس المبلغ المتبقى من مانحين آخرين من أجل أنشطة محددة؛

٢ - يؤكد استمرارية تمويل صيانة المركز وموظفيه الأساسيين، على نحو كامل، من الأموال التكميلية، وألا يستخدم المركز الموارد العامة إلا من أجل إجراءات محددة تحظى بموافقة المجلس وحيثما طالب مكاتب اليونيسيف الأخرى المركز بالاضطلاع ببعض جوانب هذه الإجراءات بالنيابة عنها.

الحواشي

(١) القرار ٢٥/٤٤، المرفق.

### المرفق

تفاصيل النفقات المسقطة (١٩٩٤-١٩٩٦)  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
				<u>تكاليف البرنامج</u>
٥٠٧٥	١٨٠٠	١٧٢٥	١٥٥٠	الأنشطة الأساسية (حالياً السياسات الاقتصادية من أجل الأطفال، وحقوق الطفل، والامركزية/المشاركة)، والبحوث وتحليل السياسة، وحلقات العمل، والمنشورات
٦٥٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٥٠	البرامج الأخرى، بما فيها الأنشطة الاستكشافية في المجالات الجديدة، من قبيل القيم والقضايا المتعلقة بأساليب الحياة التي تؤثر على الأطفال والشباب
٥٠٠	٢٠٠	١٥٠	١٥٠	الزماء الأقدمون
٢٥٠	١٠٠	١٠٠	٥٠	التدريب (بما في ذلك حلقات اينوتشيني العالمية الدراسية)
١٤٠٠	٥٠٠	٤٥٠	٤٥٠	الإعلام والوثائق والاتصالات
٧٨٧٥	٢٨٠٠	٢٦٢٥	٢٤٥٠	المجموع الفرعي
				<u>تكاليف دعم البرامج</u>
١٢٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	الادارة العامة (المرتبات وتكاليف الموظفين الأخرى لمكتب المدير ولمكتب الادارة والمالية)
٥٢٥	٢٠٠	١٧٥	١٥٠	تكاليف التشغيل العامة (الاتصالات، والسفر، واللوازم، والصيانة، والمعدات، والمنشورات العامة، واجتماعات اللجنة الاستشارية)
١٧٢٥	٦٠٠	٥٧٥	٥٥٠	المجموع الفرعي
(٩) ٦٠٠	٣٤٠٠	٣٢٠٠	٣٠٠٠	المجموع

(أ) تبرعات حكومة ايطاليا على مدى ٣ سنوات ١٠.٥ مليارات ليرة ايطالية، أي ما يعادل ٦.٣ مليون دولار أمريكي حسب أسعار الصرف في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وسيتمس المبلغ المتبقى من مانحين آخرين.

(ب) مخصوصا منه نسبة ١ في المائة تمثل رسم استرداد نفقات التشغيل التراكمية لليونيسيف للمشاريع الممولة من مصادر تكميلية.

- - - - -